

نشوء الجدل المبكر حول نسخ القرآن

The emergence of the early controversy about abrogation the Qur'an

محمد لسود*

المعهد العالي للفنون والحرف بتطاوين، جامعة قابس، تونس lassoudmohaed@gmail.com

تاريخ النشر : 2023/12/31	تاريخ القبول : 2023/06/07	تاريخ الارسال : 2023/04/25
--------------------------	---------------------------	----------------------------

ملخص:

هذه المسألة موضوعا لمناقشة جادة لا تزال تطرحها أسئلة حول حقيقته وحول تأثيره على تقدير القرآن غربا و شرقا. ويهدف هذا البحث تناول المسألة من خلال الأوصول الخاصة بالنسخ والتفكر في الآيات القرآنية التي اعتبرت ناسخة أو منسوخة لفهم أسس القول بالنسخ و حدود هذا القول وتبعاته اللاحقة على حياة المسلمين وتقديرهم وتقدير غيرهم للقرآن.

الكلمات المفتاحية: القرآن ، النسخ ، الرفع ، الإبدال ، النسيان.

Abstract:

The issue of Abrogation was an early subject of controversy in Islam. As soon as the first generation of the followers who were unanimous in its existence passed away, signs of disagreement emerged around it While some went on to talk about Abrogation the Qur'an, others contented themselves with

شككت مسألة النسخ موضوع جدل مبكر في التاريخ الإسلامي. فما أن انقضى الجيل الأول من التابعين الذين كانوا يجمعون على وجوده حتى برزت بوادر الخلاف حول النسخ. ففي حين ذهب البعض إلى الحديث عن نسخ القرآن اكتفى الآخرون بالحديث عن نسخ في القرآن. بل إن البعض انشغل بالبحث عن أدلة لإثبات نسخ السنة للقرآن ليرفض غيرهم كل ذلك مبطلين وجود النسخ في معانيه المختلفة سواء كان نسخا لحكم أو نسخا لتلاوة أو نسخا للحكم والتلاوة وسواء كان نسخا في معنى النقل أو الإزالة وسواء كان رفعا أو تبديلا أو محوا وسواء كان مردّه نسيانا أو سببا آخر. وسيؤدي هذا الجدل بين مفسري القرآن حول للناسخ والمنسوخ إلى الارتقاء به من حالة الفهم التقبلي البسيط عند الجيل الأول إلى حالة التنظير ليتكون علم للناسخ و المنسوخ. ومع كل ذلك تبقى

* المؤلف المرسِل

المسألة. وتواصل هذا الاهتمام من بعده مع أبو عبيد و السجستاني و الأنباري والنخّاس والمكي وابن العربي وهو بعض مما يعدّ أقدم المراجع التي اهتمت بالنسخ. وقبلهم ظهر الزركشي الذي كان السيوطي مديناً له مثلما كان مديناً لقتادة والبغدادى وابن الجوزي في كتاب البرهان إضافة إلى مراجع ذكرها السيوطي كالزهري في كتاب البرهان و كتاب الإتيقان. ولقد ولد الزهري عام 57 هـ وعاصر قتادة ، إلا أن الأول كان عالماً ذائع الصيت في المدينة المنورة في حين أن الأخير كان معروفاً في البصرة وبغداد وكلاهما خلفاء الصحابة وتفصل بينهما ثلاث سنوات فقط عند الولادة ، والزهري هو أكبر سنّاً من قتادة. و يبدو أنهم يعرفون بعضهم أو على دراية بما يطرحه كل واحد منهما . وكلاهما شخصيتان مهمتان للغاية في تناول النسخ وكانا الى جانب ذلك محدّثين. والزهري نفسه يزعم أنه من بين أوائل الذين جمعوا أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم فهو من أعلام المدرسة التي خلّفت لنا الموطأ كأول عرض منهجي للأحاديث النبوية سبق صحيح البخاري. و هو يقول في مفتتح كتابه "هذا كتاب في منسوخ القرآن". ويدل ذلك على أن الحاجة إلى توضيح معنى النسخ لم تكن مطروحة في وقتها بالنظر إلى حقيقة أن الناس من حولهم اعتادوا بالفعل قبول وجود النسخ في القرآن. ويمكن القول أن عمل قتادة أكثر تنظيماً ومنهجية من غيره وهو ما يدعو إلى التساؤل: إلى أي مدى يمكن أن يعزى هذا التكوين المنظم والمنهجي لهذا المؤلف وهل إنه يبقى مجرد انعكاس للعناية المقدمة في جهده التحريري الذي يظل غير مؤكد؟

talking about Abrogation in the Qur'an Rather, some were preoccupied with searching for evidence to prove the abrogation of the Qur'an by the Sunnah, so that others would reject all of this, invalidating the existence of abrogation in its various meanings. This debate will lead to its elevation from the state of simple receptive understanding at the first generation to the state of theorizing so that it becomes a science of abrogation. Despite all this, this issue remains the subject of serious discussion, which still raises questions about its truth and about its impact on the appreciation of the Qur'an. This research aims to return to the access to abrogation and reflection on the Qur'anic verses that were attributed to it as abrogating or abrogated in order to understand the foundations of saying abrogation and its limits and its subsequent consequences on the lives of Muslims and their appreciation and the appreciation of others for the Qur'an..

Keywords: Quran, abrogation (naskh), elevation (raf'), substitution (ibdal), forgetfulness (nasiyan).

مقدمة:

ظهر اعتراف المفسرين بوجود النسخ مبكراً وحظي كتاب الإتيقان بما يحويه من دراسة نقدية وتاريخية بأهمية كبرى ولقد استهله السيوطي بالخوض في هذه

1- النسخ من الفهم الأولي الى التنظير: يبدو أن

قتادة والزهري لم يكونا وحدهما في نهجهما المذكور، فبعد فترة وجيزة سيظهر مقاتل ليقدم دراسة مهمة هي أقدم عمل باقٍ حول التفسير القرآني سبق تفسير الطبري . ومن المفترض أن مقاتل قد كتب أيضًا عن النسخ ، لكن عمله لم يعد متاحًا. ويمكننا فقط استخلاص منهجه في فهم النسخ من خلال النظر إلى كتابه " التفسير "، وكذلك كتابه "تفسير الخمسمائة آية من القرآن الكريم". وفيهما يقدم لنا النسخ كمسألة مفهومة تمامًا خلال ذلك العصر ولا تحتاج إلى تفصيل نظري لها. ففي التعامل، على سبيل المثال، مع تغيير القبلة فإن مقاتل بن سليمان يشرح ببساطة الظروف المحيطة بالآيات ذات الصلة والتي دعت المسلمين الأوائل إلى تغيير اتجاه القبلة خلال صلاتهم و هو يكتفي في تفسيره بالقول أن الآية 144 من سورة القرة نسخت الآية 115 منها. والملاحظ أن مالك بن أنس نفسه قد عاصر مقاتل. ولا نعرف ما إذا كان مالك قد شرح نظرية النسخ في مكان آخر أما في موطئه فلا يوجد شرح نظري للنسخ.

ومن الواضح أنه كان على علم بالنسخ في ضوء إشاراتِه إليه ولكن المثير للدهشة هو أنه رغم اعتماد مالك على الزهري، فإن ذكر النسخ في موطئه يوجد في مكانين فقط: أحدهما يتعلق بالمناقشة الفقهية لعدد مرات الرضاعة الطبيعية للطفل قبل جعله محرماً، والآخر فيما يتعلق بالميراث والوصية في حين نجد ما يزيد عن أربعين حالة من المنسوخ في مؤلف الزهري. ويمكن ملاحظة ذلك بالنظر إلى تأليف أبي عبيد في أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث للهجرة . وفي تصنيف الناسخ والمنسوخ حسب المواضيع الشرعية لأبي عبيد

تبقى مناقشة النسخ هزيلة مما يدل على فهم تسليمي بالنسخ في ذلك العصر. وما تغير ربما مع أبي عبيد، منذ قتادة والزهري، هو شرح أكثر تفصيلاً لكل حالة معينة من الإلغاء وزيادة ملحوظة في عدد من الحالات. ومن المثير للاهتمام أن يكون أبو عبيد قد اقترب من تنظير النسخ، بالنظر إلى حقيقة أنه كان تلميذاً للشافعي الذي يعتبر تصوّره عن النسخ نموذجياً للغاية. وحتى مع النحاس سرى بداية أكثر جدية لنظرية النسخ كما يتضح من عمله. ويجب أن نفترض أن الجدّة في تناول المسألة قد بدأت بالفعل تنتشر على نطاق واسع خلال الفترة الزمنية التي تفصل أبو عبيد و النحاس. وبعيدا عن الأدلة الداخلية فإن عنوان عمل النحاس هو دلالة على ذلك ، ونحن نأتي فقط للوصول إلى هذه المعلومات بسبب حقيقة أن العديد من الأعمال الأخرى عن النسخ قبل زمن النحاس لم تصمد أمام التدقيق. و يبدو أن هذا هو الحال أيضا إذا أخذنا في الاعتبار اعتماد النحاس على المصادر المبكرة حول النسخ مثل أعمال مالك والشافعي و أبو عبيد و الصنعاني وبن قتيبة والطبري وبن حزم والأنباري المذكورين في مؤلف النحاس حول النسخ. وفي زمن هبة الله ، كان الخطاب المتعلق بمسألة النسخ قد تشكّل بوضوح وصار أكثر تعقيداً. وسرى في كتاب هبة الله "الناسخ والمنسوخ في القرآن" تعزيزاً إضافياً لأنماط النسخ وذلك باتباع التنسيق المميّز الذي ورد في كتاب النحاس وتجميع النسخ وفقاً لسور القرآن ومناقشتها في ترتيب للفصول. ثم استمر مكّي في تقليد هبة الله حتى ظهر ابن الجوزي ليصبح الحديث كلّهُ عن النسخ برؤية متقنة ومتطورة وأكثر تعقيداً ستستمر حتى عهد السيوطي وما بعده. لذلك لا بد لكل اهتمام بالنسخ أن ينطلق من هذه المصادر المبكرة ، وسنجد

للمصطلح قبل الاهتمام بطبيعة السلطة التي تحدد النسخ والعلاقة بين القرآن والسنة النبوية وطبيعة الآيات التي تتأثر بالنسخ .

فما هو النسخ؟

النسخ هو اسم له جذوره في الأفعال المتعدية، نسخ ، ينسخ ويُنسخ وينسخ . وهو لفظ معقد نوعاً ما بمعنى أنه يحمل معاني متعددة. مثل "الإلغاء" و"المحو" أو ببساطة "الفسخ" . ولقد وجد العلماء في الماضي صعوبة في التوافق حوله نظراً لأنهم يميلون إلى الإشارة إلى النسخ وفقاً لميلهم الفردي واستخدامهم لتلك المصطلحات . وغالباً ما يستخدم منظرو النسخ الأوائل مصطلحين لتحديد دلالة النسخ هما النقل والإزالة لنحصل على هذا التعريف أولاً من النحّاس لكنه بالتأكيد لم يكن أول من تصور أن النسخ هو مصطلح مستخدم بالفعل في "اللّسان العربي" مثله في ذلك مثل هبة الله . ومنذ ذلك الحين اعتمد علماء آخرون أيضاً هذه المصطلحات لتوضيح معناها وتطبيق هذا المعنى.

والنسخ كنقل يعطينا معنيين حرفيين هما "النقل" كما كما في نقل شيء ما جسدياً، أو نقل شخصاً ما من مكان إلى آخر . لكن عندما يتم تطبيق النسخ على الحروف أو الكلمات المكتوبة نحصل على المعنى الثاني "للسنخ" كما في حالة قيام شخص ما بنسخ محتوى كتاب أو مستند من أجل إنتاج نسخة جديدة منه، مكررة للأولى . وفي هذا السياق الثاني قد تتضمن الكتابة نقل محتوى المادة بالكامل أو بعض أجزاء منها فقط . وعند الحديث عن النسخ قد يتم الاحتفاظ بالأصل، مما يمنعنا بعد ذلك نسختين من نفس المادة

أيضاً أن كتابات الشافعي و الجصاص ومؤلفيها يمثلان صوت اثنين من الفقهاء المختلفين أي الشافعي والحنفي .

ومن المؤكد أننا نحتاج إلى النظر في المواد المرتبطة بالنسخ لتعريفه وتحديد مبادئه ونحتاج أيضاً إلى النظر في مواد أصول الفقه لبناء فهمنا وتقديرنا لهذا المصطلح . و الجصاص يضع فصول مادته الأصلية بعد النحّاس مباشرة، مما يمنحنا ميزة فريدة لنظرة خاطفة على كيفية تداخل أفكار منظري النسخ مع بعضهم البعض . و إذا كان الموطأ مرجع جيد للتطبيق الشرعي للنسخ ومثيلاته وخلاصة وافية لتقارير الحديث التي عادة ما تؤخذ كمصادر موثوقة لإعادة بناء السنة النبوية والماضي التاريخي للمسلمين فسيكون كذلك لا غنى عنه كمرجع قابل للتطبيق . وبما أن الاهتمام بالنسخ يعكس الظروف التاريخية المتغيرة، فهو كذلك لن يحقق العدالة التاريخية في الحديث عنها وعن أمثلتها دون الرجوع إلى كتب التاريخ المقبولة . وكل المصادر التاريخية في دراسة للقرآن وتاريخه سوف تصلح تماماً لتحديد مكانة بعض المعالم التاريخية للنسخ . وأخيراً، نظراً لأن نسخ القرآن يبين في القرآن فإن دراسة المصادر القديمة الثابتة للتفسير تكون ضرورية أيضاً لفهم أبعاده المختلفة.

2- أساسيات نظرية النسخ

1. تعريف النسخ

تم التعامل مع نظرية النسخ من قبل العديد من الكتاب ومع ذلك يبقى النسخ نظرية إشكالية ومثيرة للخلاف . ولكي نقدر على تناول هذه المشكلة علينا أن نبدأ بالنظر في التعريفات اللغوية والتقنية

عثمان زيد إلى "نسخ ونقل" مضمون الوحي من الصحف إلى المصحف ، ثم تم نسخ المصحف في عدد من النسخ لتوزع على الأماكن البعيدة . وإلى جانب ذلك ، هناك مصطلحان آخران مرتبطان ارتباطاً مباشراً بالإزالة وهما ضروريان لفهم النسخ. ونجد في المصادر الأولى الاستخدام المتكرر لهما وهما المحو و الرفع (السحب) التي تعني في الأصل "رفع" شيء ما كبديل للإزالة بأخذ المجموع الكلي .و نستنتج من ذلك أن النسخ في اللغة العربية هو مصطلح يشير إلى جميع المصطلحات المذكورة أعلاه ويعبر عن الفكرة العامة للإزالة كإزالة نص أو شيء ما نتيجة محو أو ببساطة رفعه، أو تحويله من خلال عملية النسخ أي النقل.

وتعطينا الفكرة إحساساً بالإبطال أو التوقف عن القصد الأصلي أو الإزالة بمعنى رفع المادة، وينطوي المحو على الإزالة أو النقل إما لجزء من المادة أو لها كلها. وفي هذه العملية يكون الأصل إما محتفظاً به أو يزال تماماً . وقد تنطوي نتيجة النسخ على تبديل أو استبدال وقد لا تتضمن الجديد القديم، ولكن الشيء الوحيد الذي يظهر بالتأكيد في النسخ هو الجديد . وإذا افترضنا أن جوهر النسخ هو التغيير يمكننا ببساطة اعتبار أقل تغيير يحصل بمثابة نسخ. وهذا الافتراض مهم في فهم كيف تم فهم النسخ في فجر الإسلام خاصة بالنظر إلى حقيقة الوحي، ولقد تم تطبيق النسخ بشكل فضفاض في البدايات المبكرة من تاريخ الإسلام لتتضح حقيقة النسخ لاحقاً. و هكذا فإن كلمة "النسخ" هي مصطلح مباشر إلى حد ما ولكن يمكن إدراكه بشكل ملموس في صورة معقدة من خلال المصطلحات المرتبطة به. وبعبارة أخرى، فإن التعقيد

، واحدة هي النسخة الأصلية والأخرى النسخة المكررة ، أو في شكل آخر، وتحلّ النسخة المكررة الجديدة محلّ الأصل بمعنى أن الأصل قد يتم محوه تماماً بحكم نسخه ونقل محتوياته .و إن علماء مثل النحاس والطبري يفترضون النقل على أنه "نسخ من الأصل" في حين أن السجستاني لا يشترط النقل ويقصد به الحصول على نسخة من الأصل وعادة ما تفهم الإزالة على أنها تعني "الحذف" أو "المحو"، مما يعني ضمناً أن ذلك شيء صنع ليختفي. وباستخدام تشبيه الوثيقة ثانية، فإن الإزالة تتمثل في جعل الكتاب أو المستند غير ممكن الوصول إليه إما من خلال الحذف أو بإخفائه أو تدميره بالكامل. وقد تكون الوثيقة بعيدة عن الأنظار ومن غير الممكن الوصول إليها لكن وجودها باق أو زال من الوجود. ونجد أيضاً في الإزالة فكرة أن كل ما يتم محوه قد يتم استبداله أو لا يتم استبداله بشيء آخر. ومع الأخذ في الاعتبار الآثار المذكورة أعلاه فإن البعض لا يدعم فقط المعاني المذكورة أعلاه بل يتوسع فيها أيضاً. وفي شرحه لفظ النسخ نجد أنه يتضمن أيضاً عدداً من المصطلحات الأخرى المرتبطة به مثل الإبطال (الإلغاء) - حيث يقال بياناً ملغى والتبديل (استبدال) حيث، بعد الإلغاء ، يأخذ شيئاً جديداً موقعه ويحل محله، والتحويل (التغيير) حيث تعكس عملية الإلغاء والاستبدال بأكملها التأثير المنطقي للتغيير. كما أنه يستخدم مرادفاً للاكتتاب والاستنساخ وكلاهما يعني "التذكر" أو "الكتابة"، كبديل للنسخ، والذي يقودنا بعد ذلك إلى مصطلح النسخة و هو مصطلح يصف لفافة أو وثيقة أو مخطوطة أو نسخة من كتاب. وهنا نجد أن النقل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاكتتاب والاستنساخ الذي يعطينا في النهاية نسخة. ونجد مثلاً على استخدامه في الحديث في حالة تعليم

نظري وفلسفي ليس له حقيقة وهذه الفكرة عن النقل هي لذلك محل خلاف.

ويستخدم المكّي هذا موقف المتداول لانتقاد النحّاس.¹ وكثير من العلماء الذين جاؤوا بعده شاركوه انتقاداته² ليقف وحده بين أوائل المنظرين في تفسير نسخ الآية 29 من سورة الجاثية والآية 154 من سورة الأعراف. ويفسّر النحّاس أنه عندما يقترن بالنسخ ومعادله، يمكن تطبيق النقل بالتساوي على القرآن تمامًا كما يمكن تطبيق الإزالة.³ ويمكن للمرء أن يفهم بسهولة لماذا اتخذ النحّاس هذا الموقف ولماذا كان بعض المفسّرين ينتقدونه وخاصة المكّي الذين قد شُص "يكونوا أساؤوا فهمه. وقد يكون النحّاس قد وصل إلى مثل هذا الرأي حول الاستنتاج على أساس أنه يرى أن القرآن الأرضي الذي لدينا هو نسخة من اللّوح المحفوظ أو أمّ الكتاب. وموقف النحّاس لا يخلو من سابقة. نقلًا عن ابن عباس وموكله عكرمة أن ما جاء في سورة الرّعد - الآية 39 من قوله تعالى: "يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب"،⁴ وهو يشير إلى الكتاب الإلهي وهو أم الكتاب والقرآن الأرضي الذي في حوزتنا⁵. ومع الأخذ بهذا الاتجاه التفسير للطبري يمكن افتراض أن النحّاس لا يطبق النقل على القرآن من حيث علاقته بالقرآن نفسه ولكن على علاقته بالمرجعية الإلهية. ونحن نعلم أن هذا الأمر يكون واضحًا في ضوء حقيقة أن النحّاس يشارك البقية تعريفه للنسخ الذي يستثنى بموجب النقل من اعتباره الفقهي.

وكل هذا الارتباك يمكن التغلب عليه مع ما يقوله أبو عبيد الذي يوضح أن النسخ، عند تطبيقه على القرآن أو على السنة النبوية، يظهر في ثلاثة مواقف مختلفة. الأول يتضمن إزالة ما كان من المفترض أن

الذي سيعرفه المصطلح عند أهل السنة الذي قد يواجهها قراء النسخ على طريقة العلماء الأوائل نحتوا تلك المصطلحات لتعريف النسخ. وهذا بدوره يساهم في ظهور الخلاف الذي نجده بين العلماء في تعريف النسخ. لكن الشيء المثير للاهتمام والمهم هو أن الخلاف حوله يتضمّن بوضوح التعريف اللغوي للنسخ، وهذا يجب تمييزه وفصله عن مفهوم النسخ كمفهوم فقهي وتقني. فعندما يتعلّق الأمر بالمفهوم التقني للنسخ لا نجد أي خلاف بين علماء درسوا النسخ. والخلاف الحقيقي بين العلماء الأوائل في تحديد السنة التي ألغت آيات القرآن الموجودة على المستوى العملي التطبيقي لا على مستوى التعريف وحده، وهي حقيقة ستظهر عندما نتعامل مع حالات النسخ وهي تثير مشكلات إضافية إلى المتغيرات اللغوية للنسخ التي هي غير منطقية في تحديد نسخ أية آية من القرآن.

ومهما كان الأمر، فإن النسخ عند تطبيقه على القرآن يكون مشروطًا بكيفية فهمه كنقل وإزالة. والمفسّرون الأوائل أجمعوا على أن استخدام النقل والإزالة مقبول فقط خطايا. وباستثناء الأوائل مثل الطبري والنحّاس، الكثير من العلماء يستثنون النقل من تطبيق النسخ على القرآن. والمكي يلخص موقفهم بأفضل ما يكون ويبين أن النقل يتطلب نسخًا ونقلًا لنص من مكان إلى آخر مع الحفاظ على الأصل في نفس الوقت. فالكتابة المنسوخة توازي المنسوخ، وعلى هذا النحو، فهو يشير إلى موقف يستحيل تطبيقه على القرآن أنه من أجل تطبيق النقل على القرآن يجب على المرء أن يفهم ما يعني ترض وجود قرآن ثانوي موازي يُترك في حالة عدم استخدام وهو أمر

يكون الأساس في القرآن لعملنا (مما يعمل به) وهو الذي أصبح مادة النسخ والمنسوخ وذلك نقلاً عن ابن عباس الذي يفسر النسخ كتبديل الآية بآية أخرى ونقلًا عن مجاهد يوضح أن معناها يدل على حفظ الآية والتبديل في حكمها. و أبو عبيد يختصر النسخ في أنه يتضمن آيات من النسخ والمنسوخ وهي مؤكدة كتابة وقراءة في القرآن، إلا أنه مع المنسوخ لا يلزم اتخاذ أي إجراء ضده. ومن ناحية أخرى، فإن النسخ يعتبر عنده ضرورة ال ضرورة نصية قرآنية. والتطبيق الثاني لمعنى النسخ يستلزم سحب الرفع من الآية التي بها منسوخ بعد نزولها⁶. ودعمًا لهذا التفسير، قال أبو عبيد، مستشهدًا بأثر عن ابن شهاب في الحديث الذي جرى في جلسة لسعيد بن المسيب وكان الحادث قد تمت صياغة رواته لتحمل قولاً بأن عدداً من الصحابة روى للنبي صلى الله عليه وسلم أن كلاً منهم حاولوا بشكل منفصل تلاوة سورة ولكن في كل مرة لم يتمكنوا من ذلك فأوضح النبي أن هذه السور من القرآن قد تم سحبها⁷. والتطبيق الثالث للنسخ يستخدم في معنى النقل ويعود أبو عبيد إلى القرآن والآية 29 من سورة الجاثية "إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ" لتبرير استخدام وتطبيق النقل بموجب الشروط التي سبق أن واقع الأمر، يُفهم مصطلح النسخ غالباً بالمعنى التقني على أنه يعني الإزالة أو الرفع. وهذا الفهم يشكل الشرط الأول أو المنطلق الأول للنسخ. ويعطينا هبة الله أبسط تعريف تقني للنسخ بأنه رافع حكم المنسوخ مما يدل بوضوح على سحب حكم الوحي القرآني الذي كان قد تم رفعه وهذا التعريف مقبول على مستوى ما، ولكنه غير دقيق تماماً على مستوى مغاير فهو يعني حرفياً أن رفع الوحي يحدث أولاً، وعندما فقط يكون ذلك متبوعاً بإلغاء أو سحب حكمه. والمشكلة هي:

كيفنفترض إلغاء بيان (شفاهي أوكتابي) دون سحبه في وقت واحد؟ لهذا السبب يكون التعريف إلى حد ما نوعاً من الحشو. ولقد عرّف آخرون النسخ بطريقتهم ليشير إلى الرفع (إزالة) أو السحب (رفع) لحكم يتسبب في التوقف عن تطبيقه. وبعبارة أخرى، فإن النسخ، كتعبير فقهي، يؤدي إلى وجود قانون يبطله⁸ في الممارسة العملية ليأتي حكم جديد يحل محل الحكم القديم. وفكرة إلغاء حكم فقط ليُستبدل بحكم جديد دفع بعض العلماء فيما يتعلق بوقف القانون كمسألة تشترط التقييد بالوقت مثلاً عندما ينقضي الوقت الملزم للقانون ينتهي القانون. وهذه فكرة أساسية لقرار قانوني عريق يمكن إرجاعه إلى وقت مبكر مع الشافعي، حيث يعتبر النسخ تخلي عما كان واجباً في السابق نتيجة لانقضاء التزامه⁹. ولقد تبعه العلماء من بعده، ولا سيما النحّاس وابن حزم والزرکشي¹⁰. لكن الجصاص يستثنى من تعريف النسخ كونه رفع فذلك بدعة. وهو يفضل اعتبار النسخ وفقاً (بسبب رفع) الحكم وذلك لالتزامه القديم بنفس الطريقة التي يعمل بها الشافعي¹¹. ويكون اعتراض الجصاص منطقياً فقط إذا تم فهمه ضمن مخطّطه الأكبر والأوسع بدعوى أن أبسط مبدأ عنده يكمن في افتراض أن الحكم الشرعي يعمل ضمن إطار زمني محدد خاص به إذا انقضى يتوقف تطبيقه. كل هذا يساعد في شرح النسخ الذي هو مجرد وقف لحكم أو تبديله بحكم آخر بمعنى أنه عندما يحين الوقت ينتهي الحكم، وينتهي القانون ليأتي حكم جديد، ويحل محلّ الأول، ويبدأ إطار زمني حكمي جديد. ومع الحكم الثاني يبدأ قانون جديد. فلا يوجد شيء يكون حكماً شرعياً واحداً يمتد فوق طاقته ويتداخل آخر على نفس المسألة الشرعية. لهذا السبب يعتبر النحّاس أن العبارات المرتبطة بالنسخ مثل "نقل" و"إزالة" و"إبطال" وكذلك

وعادة ما تكون مكتوبة وهذه حقيقة عندما يتعلق الأمر بالقانون العلماني والتشريعات القانونية. وكتوضيح، خذ مثلاً توقّف السيارات في الشوارع على طول الأماكن المخصصة فإنه لا يزال وقوف السيارات قانونيًا حتى يتم تقديم لائحة جديدة والإعلان عن أن الشوارع مخصصة لشيء آخر غير الوقوف، أو نتيجة لعاصفة أو انه لا بد من تنظيف الشوارع أو إفساح المجال للترتيبات الأمنية تحسباً لزيارة حاكم أو لتغيير أو إلغاء حقوق وقوف السيارات. ويمكن لهذا المرسوم التوضيحي أيضاً أن يمتد ليشمل قانوناً أرقى. وفي كلتا الحالتين يمكن أن تكون التغييرات في القانون إما تغييرات دائمة أو أمراً زجرياً مؤقتاً.

ولما كانت الرؤية الإسلامية الأكثر شيوعاً قد غطت النص القرآني مصدراً أولاً للتشريع وجعلت من الوحي الإلهي الذي تم تدوينه معروضاً للنسخ مع ظهور وحي جديد فإن التعديلات تحل محل التشريعات الأصلية وهو نفس الأمر الذي نجده في القوانين الوضعية. وهكذا فإنه لما نزلت آيات جديدة ظهرت في أثناء ذلك أحكام يحل حكم جديد محل الحكم القديم بشكل دائم و هذا الأمر يحتاج الى تغيير دائم في الحكم وهذا التغيير يشكّل الشرط الثالث من شروط النسخ .

إذن للأمر القانوني المؤقت مكان في القرآن، باستثناء أن الفقه الإسلامي يستخدم مصطلحات مختلفة للدلالة على مثل هذا المعنى، ولا سيما التخصيص والاستثناء. وهذه الفكرة المنطقية لوعي جديد يحل محل سابق قادت الى دلالة موسعة للنسخ على أنه إلغاء لحكم تم إنشاؤه سابقاً وتم تنفيذه بموجب حكم تم إنشاؤه لذا فإن النسخ يعكس عملية قانونية

"رفع"، مجازية بحتة. ولنفس السبب فإن الافتراض بأنه يسمح للقانون بالمحافظة على سلطته بمرور الوقت ليم سحبه فجأة أي "رفعه" ليظهر قانون جديد يكون بدعة أو انكشافاً بعد إخفاء.

ويفهم الجصاص البدعة كانكشاف بعد إخفاء على أنها الشرط الإلهي الذي يقلب الجهل بأن تحل المعرفة محلّه أي أن المعرفة الإلهية لا تأتي إلا بعد الحقيقة الواقعية.¹² ولقد تحفظ الجصاص على اعتبار النسخ رفعا شرعياً ولكن عند النظر إليه من منظور تنظيري أوسع يتحول النسخ الى أمر غير منطقي و الى منبع لمشكل دلالي. وللعلم فإن العلماء الذين تناولوا مفهوم النسخ يعتبرونه هو نفسه سواء تم تطبيقه على القرآن الحديث. ومع ذلك، بما أن هذا العمل يقتصر فقط على النسخ في القرآن لا على نسخ القرآن ، هناك عدد من القضايا الهامة الأخرى التي تتطلب المزيد من الاهتمام .

لنذكر أن النسخ يتم عندما يهم الحكم الشرعي ويتم التعامل معه بشكل محدّد على هذا النحو عند تطبيقه على النص القرآني. ويمكن رسم حدود النسخ من خلال معايير المصالح التشريعية، سواء كانت أمراً ونهياً¹³ وصياغتها بطريقة مختلفة فيكون للنسخ نفس الوضع مع الوحي أي فقط متعلقاً بالقوانين الوضعية وبهذا المعنى فإن الروايات يتم استبعادها بشكل عام من النسخ ما لم تكن تحمل بصمة تشريعية أي بصمة الأوامر الشرعية وهذا يمثل الشرط الثاني للنسخ فعادة ، عندما يتم وضع القانون ويتم إصلاحه. ولذلك فمن الطبيعي شرعاً ومن المنطقي أن نفترض أن الحكم الشرعي لا يتغير ويظل ساري المفعول إلى الأبد ما لم يتم سن أي تعديل شرعي. وفي القوانين العامة، يتم تحقيق ذلك من خلال تقديم مشاريع قوانين التعديل،

فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته والله عليم حكيم "

وبالنظر إلى هذه الآيات المتعلقة بالرفع، يبدو أن المعنى الأصلي لمفهوم النسخ يستبعد الحاجة إلى الاستبدال. إذ أن "الاستبدال" ليس دلالة متأصلة للنسخ ونفهم هذا بشكل خاص من الآية 106 من سورة البقرة. ويكمن مفتاح فهمنا لذلك في قوله: "مانسخ من آية أونسها نات بخير منها أو مثلها"، وهو ما يعني أن "كل ما رفعناه من آية أو تسببنا في نسيانها سنجلب أخرى أفضل منها أو مشابهاً لها". فلو تم تضمين "التبديل" أو "الاستبدال" بالفعل في المقاطع الأخيرة المذكورة حول "النسخ" سيكون الإجتراح والتكرار. وهذا يبين لنا أن كلمة "نسخ" لا تستلزم الاستبدال وأن الاستبدال في النسخ أصبح فقط فعلاً تكميلياً ممكناً نتيجة وحي الهي جديد على النحو المشار إليه في المقطعين الأخيرين من الآية المذكورة التي تعتبر مع ذلك أنه كلما حدث نسخ في القرآن فإنه يتم الاستبدال في نفس الوقت. وتفسير السورة 2 الآية 106 قد يكون دليلاً على أن النسخ تبديل وهوي ربط النسخ بالبدل وهو اللفظ الذي نحصل منه لفظ التبديل أو فعله المسبب، بَدَل، ("أحل محل") أو بَدَلْنَا. ولقد أدى ذلك إلى تأكيد الصلة بين الآية 106 من سورة البقرة والآية 101 من سورة النحل التي يقول تعالى فيها: "وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر بل أكثرهم لا يعلمون". وهذه الصلة تحيل إلى معنى النسخ باعتباره إبدالاً.

ويرى الشافعي في الآية 106 من البقرة أمراً إلهياً يسعى إلى استبدال كل وحي تم رفعه بوحى جديد.

هي التغيير (التحويل). و حديثاً ويتطلب تشريعاً جديداً. وأقدم الحكمين يسمى المنسوخ والحكم الجديد الذي يحل محله يعرف بالناسخ. وباعتماد هذا التعريف للقرآن نحصل على أن الوحي السابق قد نزل مكانه وحي جديد، والغرض منه أن يحل محل الحكم السابق الموجود في الوحي "القديم" حكماً جديداً بواسطة الوحي الجديد. هذا التعريف المعاد بناؤه للنسخ يحيل إلى الإزالة والرفع. والتبديل والإبدال يتعايشان في النسخ وإلغاء الوحي واستبداله بآخر جديد يستلزم ما يُعرف باسم الرفع و بالتالي، فإن النسخ بالمعنى القانوني والتقني يتطلب الإلغاء. وهذا يشكل الشرط الرابع للنسخ و يحدد المعنى الأصلي لنسخ القرآن المهم جداً.

ويستخدم القرآن مصطلح النسخ في أربعة أماكن للإشارة إلى ثلاثة معانٍ في الآية 106 من سورة البقرة وفي الآية 52 من سورة الحج حيث استخدام النسخ كفعل حركي، نسخ ونسخ، وتعني "الرفع" أو "المحو" وفي الآية 154 من سورة الأعراف "وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْفَضْبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ فِي نُسَخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ" تم استخدام المشتق "نسخ" للدلالة على اسم موضوعي يعني "كتابة". وفي الآية 29 من سورة الجاثية "إنا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون" يظهر في شكل فعل فعال يعطي معنى "لنتذكر" أو "نكتب (نستنسخ)". إن النسخ هو كذلك تفسيرياً وشرعياً نسخ القرآن أي النسخ بمعنى الرفع والطمس وفي هذا السياق الأخير المذكور غالباً ما يكون هذا النسخ على صلة بالآية 106 من سورة البقرة والآية 52 من سورة الحج "وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته

وهو بالضبط ما قاد الإمام الشافعي الى اشتراط وجود حكمة في كل حكمتهم نسحه القرآن أو السنة النبوية وأنه هناك دائماً بديل¹⁴. ومعنى آخر في جميع المنسوخ في القرآن يجب أن نكون قادرين على تحديد مكان نسخته المقابل وهذا يؤكد بشكل أساسي المبدأ الرابع الذي ينص على أن الرفع وجه من وجوه تعريف النسخ. ولذلك أجمع علماء النسخ، منذ الشافعي، على هذا القول المأثور فأصبح الشرط الخامس للنسخ. وغني عن القول أن موقف الشافعي كان صريحاً حول هذا الأمر. وإصراره على أن السنة لا يمكن أن تنسخ القرآن ولكل منسوخ قرآني ناسخه القرآني. في حين الجصاص لا يرى مانعاً من القول أن النسخ قد يكون في السنة، و بالتالي، فإنه يثير أيضاً الاحتمال النظري المتمثل في عدم وجود وحي أنزل لنسخ النصوص القرآنية الموجودة. ومع ذلك، فإن هذين الوجهين الأخيرين يؤكدان لاستثناء القاعدة. في حين أنه قد يكون عند معظم العلماء أن لكل منسوخ في القرآن ناسخه، والعكس ليس هو الحال دائماً.

أليس لكل ناسخ قرآني منسوخ قرآني محدد وهذا صحيح بشكل خاص عندما نفكر في دور القرآن كآلية للإصلاحات القانونية داخل المجتمع العربي منذ ظهور الإسلام. ولكن بصرف النظر عن التصريح بما هو بديهي، يتساءل المرء إذا كانت هناك حوادث تتعلق بأسباب حصول النسخ تسمح باعتبار الناسخ والمنسوخ الموجودان في القرآن كحالة نسخ للقرآن. وما يعنيه ذلك هو أنه لا يهم ما إذا كان، في نسخ معين، مصحفاً للناسخ والمنسوخ، أو المنسوخ فقط، أو ببساطة أن الناسخ متضمن طالما أن القرآن متضمن لكل هذه الأنواع من الحالات تستحق بالتساوي

الإشارة إليها على أنها مثال لنسخ القرآن وتأثير هذا الاعتبار بعيد المدى بشكل خاص عندما يكون لدينا مواقف نجد فيها أن العلماء يوافقون، على سبيل المثال، على تغيير القبلة تغييراً نهائياً كحالة للإلغاء، ومع ذلك يظلون في حالة إنكار للنسخ في القرآن أو للعقيدة الإسلامية نفسها. وإذا لم يتم الإجابة عن هذا السؤال فقد يتسبب في سوء فهم وشكوك تجاه العقيدة ككل. وبغض النظر عن التغيير في القبلة، فمن المعتاد النظر إلى حالات مثل الاتفاق بين محمد صلى الله عليه وسلم وقريش مكة وممارسة الأنصار والمهاجرين للإرث من بعضهم من بعض المهادنات، لعرض النسخ بالقرآن لما لا يحتوي القرآن على منسوخه. فإن كانت هذه الحالات مباحة، كما هو بين من حوادث النسخ فإنه انطلاقاً من هذه المعاني يمكن دراسة النسخ على نحو فعال ودراسة المنسوخ في القرآن على أساس أن هذه استثناءات من القاعدة.

ثم إن دراسة النسخ في علاقة بمسألة السلطة لا تقل أهمية عن تناول تعريفاته كمفهوم. ولقد كان هناك إجماع بين واضعي النظريات الأوائل للنسخ على أن سلطة النسخ لا تنسب للنبي صلى الله عليه وسلم بل لله وحده. فالنبي كحامل للوحي¹⁵ الإلهي لم يمكن له امتياز القيام بالنسخ. فالنسخ يحدده وحي قد نزل وكان يجب أن يحدث عندما كان محمد صلى الله عليه وسلم يزال حياً وليس عند رحيله¹⁶. والإصرار على أن النسخ من صلاحيات الله يساهم في فكرة أن النسخ لا يعتمد على العرف أو التقاليد، ولا حتى على إجماع الفقهاء¹⁷ وهو ما يجعله يختلف عن العملية القانونية الحالية في تحديد ميزان البدهاة. ومعنى آخر، إن النسخ ليس بسبب ما يعتقد العلماء أنه من النسخ بل لأن

العلماء اتفقوا على قبول الأدلة على وجوده. وغالبًا ما يركز الجدل حول السلطة على ما هو مفهوم بشكل عام من القرآن بعد أن قام النبي قد أوضح أن أمر نسخ القرآن الهنيء وليس نبوي وهو ما نجده من ابدال في مواضع عديدة من مثلما هو الحال في الآيات 50 من سورة الانعام و203 من سورة الاعراف و10 من سورة الحجر و10 من سورة الصافات و109 من سورة يونس و2 من سورة الأحزاب. ووضع السلطة المؤهلة للنسخ يصبح أكثر وضوحا عندما نقارن الآية 10 من سورة الحجر بالآية 39 من سورة الرعد والآية 101 من سورة النحل.¹⁸ فالسلطة هنا لله وحده . ولقد أفضى ضبط مصدر النسخ وهو الوحي الالهى وحده الى جدل حول صلة السنة بالوحي وما إن كان القول بنسخ القرآن للسنة أو نسخ السنة للقرآن . ويتفق علماء النسخ والأصول الأوائل على المعنيين. ولكن لماذا لم يتفقوا على معنى واحد وهو أن السنة ناسخة للقرآن أو أن القرآن ناسخ للسنة .¹⁹ هنا يبرز الشافعي في إصراره على أن القرآن ينسخ القرآن و السنة تنسخ السنة، ولكن لا ينسخ أحدهما الآخر. وهو يستند على الآيات المعروفة ويبنى حجته في المقام الأول على تفسيره الحرفي للسورة 2: 106. وبالنسبة له تفهم الآية "نأتي بخير منه أو مثلها" بدقة على أنها ضمان من الله بتقديم البديل عن أي وحي ينسخ يعادل المنسوخ أو يكون أفضل منه. ولذلك يحصر النسخ في نسخ القرآن بالقرآن وهو ما يؤكده سفيان الثوري²⁰ وأهل السنة. ويرى ابن حنبل وابن الجوزي أن هذا هو أدق موقف²¹ بل واستشهد بن الجوزي بحديث من الدارقطني عن جابر ابن عبد الله الذي زعم أن النبي قال فيه أن كلامه لا ينسخ القرآن، وأن القرآن ينسخ نفسه²² والحديث يقول "كلامي لا ينسخ

القرآن، ينسخ بعضه بعضا". والدارقطني هو الوحيد الذي نقل هذا الحديث. وكواحد من أولئك الذين أبدوا إعجابًا وانتقادًا للشافعي، يختلف النحاس مع سلفه. فبالنسبة إليه، حجة الشافعي في تفسير الآية 106 من سورة البقرة لا أساس لها من الصحة على أساس أنه مجرد تفسير ذاتي والحقيقة أن الآية لا توحى في جوهرها بما يتأوله الشافعي²³. وفي تفنيده المطول، اعتقد الجصاص أن النسخ بين القرآن والسنة يبران شرعا ودينيا بشرط بالإمكان إثبات السنة من خلال الأحاديث المتواترة. وما يدعم ذلك أمثلة من حالات النسخ المزعومة مثل تلك التي تتعلق بـ "الخمر" وما تم تقديمه في كتابه الفصول²⁴ وأما السنة النبوية ونسخها القرآن، فمن الأمثلة النموذجية عنها عند الجصاص نسخ الآية 15 من سورة النساء واللاقي يأتيان الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فإن شهدوا فأمسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أوجبعل الله لهن سبيلا واللدان يأتيناها منكم فآذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما إن الله كان توابا رحيمًا". بالتقليد عن عبادة بن الصامت في الرجم والجلد²⁵ وما يتعلق بالحديث المشهور " لا وصية لوارث" التي يقال أنه نسخت الآية 180 من سورة البقرة.²⁶ وحول موقف الجصاص من السنة الناسخة للقرآن، يقول ابن الجوزي أنه يعكس تعاليم أستاذه أبي حنيفة ودروس مالك.²⁷ ومع ذلك فإن الحالات التي تشير إلى حقيقة نسخ القرآن للسنة كاستثناء من القاعدة، وكذلك الشأن بالنسبة الى نسخ السنة للقرآن.

وهناك أيضًا حالات مزعومة أخرى للنسخ فريدة نسبيًا من المحتمل أن يتم تصنيفها ضمن "الاستثناء من القاعدة". والحالة الخاصة هي خبر نسيان أصحاب

للسنخ يعود الى الممارسة التي تعود على الأقل للزهري وقتادة. ف من بين أربعين حالة من النسخ نظر فيها الزهري مثلاً نجد حوالي ستة عشر منها من الاستثناء، وأربعة منها من في معنى التخصيص. وذلك حجة على المماهة بين النسخ من جهة والتخصيص والاستثناء مع النسخ كتحويل من جهة أخرى.

وكما لوحظ بداية كان التحويل مبكراً وتم به اعطاء معنى للنسخ. حتى إن اكتشاف أدنى تغيير في القصد القانوني يحدث بين وحين أو حتى في وحي واحد، بغض النظر عما إذا كان التغيير حقيقياً أم متصوراً فإنه تم اعتباره مؤشراً لحصول نسخ. ولم يُمنح النسخ هذا النوع إلا في مرحلة متأخرة جداً مع ظهور القيد والتقيد الذي نجده في التعريف المتأخر للنسخ. ومن خلال مقارنة موجزة بين النسخ ومقولات الأصول يمكن التمكن من شرح الاختلافات بينهما بشكل أفضل. فمع مقولات التشابه والتخصيص نجد حالة تنطوي على اقتراحين قانونيين حيث يكون أحدهما عامّاً والآخر محدداً، بحيث يستثني المحدد موضوعه من العام.³¹ ويمكن رؤية مثال نموذجي على ذلك عندما نقارن البقرة: 228 مع السورة 33: 49. والبقرة: 228 حول عدة للنساء المطلقات اللاتي يتعين عليهن "التربص بأنفسهن" لثلاث دورات شهرية قبل الزواج مرة أخرى كما في سورة الطور: 33 " وليأتوا بحديث مثله..."

ومع ذلك، فإن النساء المطلقات من زواج "غير مكتمل" لا يخضعن لفترة انتظار لمدة عام. وبمقارنة الوحيين نرى أن سورة الاحزاب: 49 " يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فمتعوهن

النبي سور القرآن وما بني حولها. وما لدينا هنا فريد من نوعه فهي حالة يكون فيها ما تبقى من الناسخ والمنسوخ مجرد احتمال نظري لا وجود لسند واقعي له. وهذه الحالة ليست استثناءً للقاعدة المذكورة أعلاه فحسب ، بل هي كذلك أيضاً خروج كامل عن المبدأ الأساسي وطبيعة ما من أجله حصل النسخ. وهكذا فإن حوادث النسخ المخالفة هنا هي قياس التناقض الذي يحدثه حدوث النسخ مع مبدأ الرفع والخروج عنه، يقدم لمنظري النسخ التحدي لمعالجة ما يعتقد أنه غريب من النسخ.

2.2 النسخ والمفاهيم الأصولية الكبرى

منذ زمن الصحابة وخلفائهم تم فهم النسخ واعتباره مسلم به بإجماع.²⁸ وفي تقدير النحاس جاءت فكرة بالنسبة الى المسلمين الأوائل من اعتقادهم أن النسخ يمكن أن يكون نسخاً في القرآن. وفي تقدير ريدينج ، يلفت الشاطبي انتباهنا إلى حقيقة أنه كان من المعتاد فهم النسخ في ارتباط بالمقولات المعتادة مثل تخصيص العام وتقيد المطلق وتفصيل المجلل والاستثناء.²⁹ وبمرور الوقت أصبح كل من التخصيص والاستثناء أكثر ارتباطاً بالنسخ من المقولات الأخرى وهاتان المقولتان سيشتاع حضورهما في مناقشة النسخ. وفي الاستخدام المبكر وكأنا تستخدمان بشكل عام في ترادف النسخ، وهو الوضع الذي جلب فيما بعد، الكثير من الارتباك والخلاف ، وأحياناً الاستياء بين علماء النسخ. لكن باعتماد مفهوم النسخ أصبح الفهم النظري أكثر دقة وكذلك حال تحليلات النصوص القرآنية التي تكتفت بعد ما تم فصل هذه المفاهيم عن بعضها.³⁰ وقد يكون الاستخدام العام للنسخ راجعاً إلى أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الناحية النظرية ، لكن هذا الفهم

وسرحوهن سراحا جميلا" تحدد وتستثني في نفس الوقت النساء اللاتي لديهن زواجا غير مكتمل من القاعدة العامة للآية 228 من سورة البقرة. وهناك مثال آخر بين في الآية 4 من سورة النساء والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيماكنكم "والآية 6 من نفس السورة "وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ" مع الآية السابقة تنص على أن جريمة اتهام المرأة بالزنا دون أربعة شهود عيان يعاقب بالجلد ثمانين جلدة. ومع ذلك، عندما يتهم الزوج زوجته بنفس الفعل الفاحش، إذا فشل في تقديم شهود عيان من غيره، فهو وحده الذي يشترط عليه أن يحلف أمام الله أربع مرات، وهو الشرط الذي نصت عليه سورة النور، الآية 6 "والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين" التي تستثني من حكم الثمانين جلدة.

يشير الاستثناء إلى شرط فقهي حيث يكون الفاعل مستبعدا بفضل استثناء صريح للقاعدة الرئيسية. وفي لمحة تظهر الاستثناء مشابهاً للتخصيص، إلا أنه في الحالة الأولى، لوحظ الاستثناء من القاعدة بصريح القول "عدا" بينما في الحالة الأخيرة، الاستثناء يتم استنتاجيا أي أن الاستثناء في الاستثناء ظاهر وفي التخصيص ضمني. ومن المعتاد أن نواجه الاستثناء في نفس النص الموحي الذي يحكمه حكمان مختلفان يفصل بينهما حكم (إلا)، بينما في التخصيص نجد حكمان عادةً ما يتم تضمين الوحي المنفصل، مما يجعل التخصيص أكثر شيوعاً في الاثنين بالمقارنة مع النسخ³². ومن الأمثلة النموذجية على الاستثناء ما في البقرة: 229 الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح

بإحسان ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم ألا يقيما حدود الله... " وكذلك في الآية 4 من سورة النور التي يقول فيه تعالى: "الذين يشتمون العفاف من حرائر المسلمين، فيرموهن بالزنا، ثم لم يأتوا على ما رموهن به من ذلك بأربعة شهداء عدول يشهدون، عليهن أنهن رأوهن يفعلن ذلك، فاجلدوا الذين رموهن بذلك ثمانين جلدة، ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا، وأولئك هم الذين خالفوا أمر الله وخرجوا من طاعته ففسقوا عنها"

ومن الشائع هذا التصنيف للنسخ بحسب مقولات هي التخصيص والاستثناء والبيان وهو مصطلح يشير إلى التوضيح أو التفسير أو ما هو مؤهل لما هو موجود ويعتبر عاما أو غامضا أو غير محدد إلى الحد الذي يساعد فيه شرحه وتوقع مدى وصول القانون، لذلك فإن المفسرين جميعاً يشتركون في نفس التفسير لدوره في شرح أحكام القانون.³³ وإلى الحد الذي يشارك فيه بالدور القانوني لرفع (الازالة) القانون لما يمكن اعتباره متشابهاً أيضاً³⁴ ولما يذهب التشابه بين المتشابهين. ومع مزيد من التدقيق، يظهر النسخ والتخصيص أهمية كبيرة اختلافات. وكما تم تعريفه وتفصيله أعلاه، يتطلب النسخ أن يتم رفع حكم قد محله حكما جديدا وأن التغيير في القانون دائم. ولذا فإنه، في حالة النسخ، يعمل القانون الجديد بينما يتوقف القانون القديم عن العمل تماماً. وعلى العكس من ذلك، رأى البعض أن التخصيص لا يتطلب أيّاً من هؤلاء. ففي التخصيص العام والأصل يبقى حكم القانون ويعمل وفقاً لذلك، ولكن ما كان بخلاف ذلك من الحالات المستبعدة والمحددة يصبح عملها بموجب الشرط القانوني الجديد.

ويعد الشافعي المسؤول عن الانتقال إلى هذا الاستخدام للنسخ مقارنة بعلماء النسخ مثل النحاس والأصولي ، الجصاص . ويمكن القول إن الشافعي ساهم بشرحه جزئياً في تنظير النسخ.. ومع ذلك فقد كان أول من ميّز معنى النسخ عن أسلافه والانتقال به من استخدام عام إلى المعنى المحصور والمقيّد³⁵. وهكذا علينا تقسيم الفترة التفسيرية الإسلامية المبكرة إلى قسمين هما ما قبل الشافعي وما بعده. ولذلك فـ"النسخ"، التي يُنظر إليه كرفع أو محو، تلاه النسخ استبدال القانون، بعد الشافعي.

وعلى ما يبدو، فإن العلاقة بين النسخ والأصول المذكورة أعلاه هي علاقة تامة ومهمة لذلك لا ينبغي أن يؤخذ تقديرنا لها على أنه أمر مفروغ منه وذلك من جهة أنها كانت لأوائل المسلمين استخداماً لمقولات الأصول بالتزامن مع النسخ التي جلبته أو كبديل لهاو كان مصدر الارتباك والانتقادات التي لا أساس لها من الصحة ضد نظرية النسخ اللاحقة. و ذلك، مع استبعاد مقولات الأصول الأخرى وبواسطة تحديد وتقييد النسخ في ما بعد الشافعي عبر حالات مزعومة للنسخ .

3- آيات النسخ في القرآن

هناك إجماع مبكر على وجود الآيات التي تؤكد فكرة نسخ القرآن. لذلك ، لا بد من الرجوع إلى المصادر المبكرة لتفسير القرآن والمصادر الرئيسية للأحاديث النبوية للحصول على عينات من الآيات مما بنيت عليه هذه الفرضية على أمل أن المصادر الثانوية سيؤيد افتراضات منطري وجود النسخ. ويكشف البحث في هذه المصادر المبكرة أنه باستثناء

قتادة، لا يوجد من اعتمد مرجعاً قرآنياً منطلقاً لقوله بالنسخ وهذا نهج عام بدءاً من الزهري إلى السيوطي. فأبي منهم لم يذكر في الواقع جميع الآيات القرآنية ذات الصلة، ومع ذلك، فإنهم يتفقون بشكل جماعي على أن بداية فهمهم التاريخي للنسخ يكمن بشكل أساسي في الآيات القرآنية الآية 106 من سورة البقرة والاية 39 من سورة الرعد والاية 101 من سورة النحل والاية 52 من سورة الحج واليتين 6 و7 من سورة الأعلى³⁶. وخاصة الآية 106 من سورة البقرة التي تقول: "ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير" وحوها توجد ثلاثة مواضع اهتمام تخص اختلاف قراءتها ثم معناها وتأثيرها فسبب نزولها. ويعتقد أنها سائدة بين أوائل قراء المدينة والكوفة ومنهم الصحابة العظماء كأبي عبيدة بن الجراح و أبي ذر وأبي بن كعب وابن عباس والتابعين وسعيد بن المسيّب والضحاك³⁷ وفي المقابل نجد ثلاثة متغيرات أخرى على وجه الخصوص تم لفظ "ننسيها". وفي مصحف بن مسعود لا تكتب "ننسيها" وإنما "ننسيك" ويقال أن صحابي آخر هو سعد بن أبي وقاص يقرأها على "تنسها"³⁸. وما يبرر هذه القراءة الأخيرة هو ما يوجد في الآية 6 من سورة الأعلى التي تقول "سَنُفِّرُكَ فَلَا تُنْسَى". وتشترك جميع التصورات الثلاثة في نفس المعنى وهو نسيان شيء ما إلا أنه في "ننسيها" و"ننسيك" يكون الله سبب النسيان، أما في "تنسيها" فيكون السبب هو النبي ﷺ الذي نسي أمره. وهناك متغير ثالث يقرأ "ننسيها" كـ "تنسها" يربط بعمر بن الخطاب ولكنه شائع أيضاً بين قراء الكوفة والبصرة ومنهم مثلاً وعطاء بن يسار وعبد الله بن أبي ناصح. وتوجد كذلك قراءة يفضلها ر بن كثير³⁹. من بين هذه المتغيرات، تعد "تنسها" القراءة الأكثر شيوعاً بعد

الفقهية يصبح الأمر تلقائيًا بالنسبة لقراء النسخ أمرًا مفروغا من أن هذا الوحي يدور حول إلغاء أحكام والتخلي عنها نتيجة ظهور وحي جديد يحمل معه أحكاما جديدة وهو ما يثير التساؤل .وفي الحقيقة كان الصحابة الأوائل والتابعون يفهمون النسخ بمعناه الأوسع ل يشمل التخصيص والتقييد والتبيين...الخ.و لقد كانت الآية 106 من سورة البقرة مدنية نزلت حوالي اثني عشر عامًا من الوحي الأول. فكيف يؤخذ النسخ في هذه الآية للدلالة على المعنى الضيق للنسخ في التشريع أي نقطة الانتقال من العام إلى الخاص يحدث فقبل نزول هذه الآية، لم يكن النسخ بالمعنى التقني قد ظهر للمسلمين. ولذلك تبرز الحاجة إلى معرفة كيف فسّر الجيل الأول من المسلمين هذه الآية.

وبحسب الطبري فإن ابن عباس يرى في النسخ معنى التبديل.⁴⁵ فالنسخ يفهم كإزالة. وهذا يعني أن كلمة "إزالة" مرادفة لـ "تبديل" ويُقصد به إظهار كيف يرتبط المفهوم ارتباطاً عضوياً بالمعنى الأصلي للنسخ. وصحابة ابن مسعود هم الذين أقرّوا وجعلوا العبارة تعني "نَبَتَ خَطُّهَا وَبَدَّلَ حَكْمَهَا".⁴⁶ ولابد من الأخذ في الاعتبار أن الوحي في الأصل قد نزل في شكل شفهي لا في صيغة كتابة لذلك لا يمكن أن يكون الله قد أوحى القرآن المكتوب. وافترض أن الله يصوغ نصوص القرآن ويحل محل أحكامها أحكاماً أخرى إشارة واضحة إلى إلغاء الأحكام دون صياغتها هو اقتراح نظري لنمط من النسخ ، وهذا خاطئ وغير معقول بشكل واضح. ومثل هذا التفسير يمكن أن يكون له معنى بعد وفاة الرسول ﷺ عند كتابة القرآن وتنظيم النسخ ومعه ستظهر "القراءة في النص" كشيء مختلف عن التفسير لأنها تقوم على استخلاص المعنى

"ننسي".وغالبا ما تُقارن "ننسيها" بـ "نتركها"، الأمر الذي من شأنه ان يعطيها معنى "أيّا كانت الآية التي رفعناها أم هجرناها" ⁴⁰ و " ننساها تفهم كذلك " نؤخرها أو نؤجلها . ⁴¹ ومن ثم، إذا استبدلنا "ننسيها" بـ "ننساها"،نقرأ الآية: "ما ننسخ من آية أو ننساها تأتي بخير منها أو مثلها " أي آية قمنا برفعها أو تأجيله ، سنجلب أفضل منها أو ما يماثلها.

ويوضح أبو عبيد في تفسيره أن من قرأ النَّسائي فسر الآية على أنها إشارة للقرآن نفسه ، بمعنى أنه بموجب هذه الشروط، وفيما يتعلق بأمر الكتاب،القرآن كله يعتبر منسوخا. ⁴² وغني عن القول أن قراءة "ننساها " فقدت منذ ذلك الحين جاذبيتها ولم نعد نقبل إلا نسخة "ننسيها " الموجودة الى الآن. قراءتنا الحالية حسب الطبري أكثر منطقية ⁴³ ولقد أجمعت السلطات الفقهية المبكرة على رؤية الآية 106 من سورة البقرة حجة قاطعة على وجود النسخ. وحتى أولئك الذين يميلون إلى القراءات المختلفة المذكورة أعلاه ، مثل بن مسعود وسعد ابن أبي وقاص وعمر بن الخطاب وغيرهما لا يخالفون ذلك ⁴⁴ . لكن إذا كان هذا الافتراض مقبول بداية فمن المهم القول أنه نظرا لضخامة هذه الآية في تحديدها طبيعة ومستقبل مكونات القرآن فإننا ننتظر أدلة قطعية على أن الآية 106 من سورة البقرة تتحدث حقاً عن نسخ القرآن. فمن المهم أن يكون لدينا دليل لا جدال فيه ؛ وثانياً، وأي إثبات تاريخي يمكننا الاعتماد عليه؟ وهذا يحيلنا الى مسألة أسباب النزول بعد الإهتمام بمطلب المعنى والتفسير.

لقد أدّت القراءة الحرفية للآية 106 من البقرة إلى تداول فكرة نسخ آية بآية أي نسخ وحي بآخر. ولأن النسخ كانت محدودة ويقتصر الأمر على المسائل

بالنسبة له، الآية في السياق أعلاه تعني "علامة" وهي تشير إلى طرق كانت توجد سابقة⁵⁰ وهكذا بالنسبة لبيروتون، فإن الإلغاء كما هو مذكور في الآية يشير إلى تجاوز الأديان السابقة، أو على وجه التحديد، الرسائل الدينية السابقة للرسالة المحمدية الجديدة. والفكرة شبيهة بعلاقة بالعهد الجديد الذي يبطل ناموس موسى.

وجون بيروتون ليس وحده فيما ذهب إليه. إذ يزعم النحاس أن الله غير محدود العلم وهو قد قرّر إرسال رسل في الماضي لإعلان رسالته و إبلاغ رسالته وأحكامه للناس فلكل مجتمع تشريعه. والتشريع الجيد هو فقط لمجتمعه في وقته وبالتالي هناك حاجة إلى تشريع جديد ليحل محل القديم، مثلما يحل المجتمع الجديد محل المجتمع القديم. وهذا المفهوم يمهّد الطريق لتفسير النحاس للآية، والذي يخبرنا أن الله يستبدل تشريعه لمجموعة بتشريع جديد من أجل الجيل الجديد. فالآية تعني بشكل فعال "التشريع".⁵¹ ويمكن أن نميز بين تأويلي النحاس وجون بيروتون للمسألة فالنحاس يحتفظ بفكرة نسخ آيات من القرآن بالآية المذكورة في معنى القول بأن الرسالة المحمدية نسخت الرسائل السابقة وهو ما لا نجده عند بيروتون وهو ما يجعل التشابه بين فهمهما لهذا الأمر سطحي .

ونحن نجد تشابهاً آخر لرأي بيروتون مع تفسير الفخر الرازي⁵² الذي يعتقد أن آية المنسوخ تشير إلى الشرائع القديمة، وهو مثل تلك الواردة في التوراة أو الأنجيل التي تم نسخها لاحقاً بالقرآن. لكن يرى اللاحم أن الرازي يُعتقد أن التفسير ليس له أسبقية ولا تنتج سلطة⁵³ واعتراض بيروتون على تنحية الكلمة الأخيرة في المقطع من الآية الذي يقول فيه تعالى "

من النص وهو دليل سذاجة التفسير المبكر للقرآن أو القراءة - التفسير المبكرة.

ولا نعلم كيف تم الانتقال من "نسخ" إلى "ثبت خطها ونبدل حكمها" وهل كان للتبديل ما يبرره. وسيستمر التقليد التفسيري في التطور لنرى مجاهد يتبنى هذا الموقف صراحة،⁴⁷ كما نجد وجهة نظر مماثلة عند مقاتل⁴⁸ ولقد لخص الطبري المناقشة فيما بعد وفسّر "ما ننسخ من آية" بالرفع والتبديل للوحي ويترتب عليه تغيير أو تحويل حكم العبد. ويبدو أن هناك صعوبة أخرى فالآية 106 من سورة البقرة شرطية ف"ما نبدل من آية" شرط والباقي جواب الشرط. وهذه العبارة الجريئة هي الأكثر وضوحاً في الآية التي تعطينا انطباعاً بوجود بديل وخلافاً للافتراض الشائع، لا تجعل كلمة "النسخ" مرادفة ل"تبديل" إذاً كما لاحظ جون بيروتون فإن تفسير "نسخ" على أنها "نبدل" جنباً إلى جنب مع الجملة "نأتي بخير منها..." سيكون تكراراً ونوعاً من الحشو.⁴⁹ والسؤال بالنسبة لبيروتون هو، لماذا الحاجة إلى أن "نستبدل بديلاً"؟

ففهم النسخ في هذا الموضع على أنه استبدال يعطينا هذا التأويل للآية وهو أن ما استبدله الله بآية أخرى أو ما كان الله علّة نسيانه قد قدم في وحيه الجديد ما هو أفضل منه أو على الأقل ما يشبهه.

وبهذا يكون الإستبدال ليس إفراطاً في تكرار الكلمات وليس مجرّد حشو. وإن مشكلة مساواة النسخ بالتبديل في سياق هذه الآية ليست مشكلة وحيدة حسب جون بيروتون. وهو يستنتج على عكس رأي غالبية المسلمين أنه لا يوجد نسخ في القرآن، الآية ليست آية بالمعنى الحرفي ل "آية". وبدلاً من ذلك،

لنأتي بخير منها" أي بمثلها ولكن بصيغة أفضل يبدو تأويلاً ممكناً. ويذكر الطبري في تفسيره أن ابن عباس وقتادة قد ذهبا إلى أن هذا المقطع من الآية يعني نسخ الحكم وليس النص القرآني. ومفتاح فهمهما لهذا المقطع على هذا الوجه هو صفة خير منها التي تفضي إلى معنى الحكم الذي قصدته الآية وليس الآية نفسها ل أنه من منظور أكاديمي بحث ، لا يوجد شيء مثل عبارة أو كلمة أفضل من أخرى. وما يجعل بياننا ما أفضل من آخر هو ما هو عليه المقترح والمقصود من البيان. وفي حالتنا يكون الأفضل هو ما يخفف العبء الشرعي على المسلمين حتى لا يكون هناك مشقة في التزامهم بعبادة الله.⁵⁴ ولكن قد يعني أيضاً ما يزيد من مسؤوليتهم تجاهه بحيث أنه يكون واجبهم الوفاء بها. و بقيامهم بذلك، فإنهم يحققون قدراً أكبر من القرب من الله.

و المسألة التي يمكن اعتمادها كدليل على ذلك هو صيام رمضان فيقال أنه عندما أمر المسلمون بالصيام لأول مرة بحسب الآيتين 183 و 184 من البقرة كان للمسلمين الاختيار بين الصيام والابتعاد عنه مقابل الفدية. وهو ما تمّ التخلي عنه لاحقاً. ويجبرنا النيسابوري أن أسباب نزول الآية 106 من سورة البقرة هي الرد على عرب مكة الذي سخروا من النبي صلى الله عليه وسلم واتهموه بتبديل الكلام من يوم إلى آخر وأنه يأمر أصحابه بشيء ثم ينهاهم عنه. وهذا يعدّ بالنسبة لهم "تذبذباً في الفكر" ومنطلقاً ليشككوا في أن ما يقوله وحي من عند الله بل خلصوا إلى أن القرآن ليس من عنده وإلى أنه مليء بالتناقضات. فجاءت الآية للردّ عليهم⁵⁵. أما عند ابن أبي حاتم عكرمة فقد ذكر مولى ابن عباس ذات مرة أن هذا

الأخير قال إنه كانت هناك أوقات ينزل فيها الوحي على النبي ليلاً ثم ينسى ذلك لذلك أنزل الله هذه الآية⁵⁶. وهنا نجد سببين لنزول الآية وأحدهما تناول إلغاء الحكم، في حين هدف الآخر إلى تبرير النسخ في القرآن. وهذا من شأنه أن ينبّه إلى وجود عدة سنوات كشرط لقبول فكرة نسيان آية أي نسخ التلاوة فحسب. والاثنين يعطينا تبريراً للنسخ بواسطة الآية المذكورة. ورواية الواحدي والنيسابوري لأسباب النزول، إذا تم أخذها على أنها مقبولة، فهي تثير إشكالية لأنها تقدّم فهم يتناقض كلاً من التسلسل الزمني للوحي وروايات الأحاديث الشائعة التي تخبرنا أن حادثة النسخ الأولى في الإسلام تتعلق بتغيير القبلة. ولقد أجمعت الروايات حول تغيير القبلة على أنه لم يحدث إلا في السنة الثانية للهجرة مع الآية الموجودة في سورة البقرة التي نزلت بعد الفاتحة. وحسب التسلسل الزمني للوحي تظهر لنا من ناحية أخرى سورة النحل كسورة مكية. وبحسب الزهري فإن المشكلة المباشرة التي نراها هي أن سورة النحل والبقرة مفصولة بـ سبعة عشر سورة من بين مجموعتي الوحي وهذا الفاصل الزمني لا يمكن أن تكون مناسبة لأن يقدم الوحي نفس الشيء في كليهما ما لم يكن بإمكاننا بالطبع التوفيق بين الاثنين من خلال إظهار أن كلاهما أنزلت في نفس الوقت تقريباً ولكن تم فصلها لاحقاً إلى سور مختلفة. وهكذا يجب افتراض أن الآية المذكورة من سورة البقرة نزلت في المدينة ثم تم إدراجها لاحقاً في السور المكية. ولكن حتى هذا الاقتراح للجمع بين الآية 106 من البقرة والآية 101 من نفس السورة في المناسبة التاريخية يبدو بعيداً، لأنه يجب أن يكون قد تم الكشف عنهما في نفس الوقت. وأن الفصل بين سور مختلفة لا معنى له ولا مبرّر له على الإطلاق.

تلقى النبي ﷺ للوحي ليلاً وأنه نسيه على الفور في اليوم التالي فإن الأمر يثير مشكلاً في فهمه عقلياً مع أن فكرة نسيان النبي ﷺ للآيات غير مقبول عقلياً كذلك وهو أمر ينطبق على فكرة أن الوحي يمكن الكشف عنه وإغائه بين ليلة وضحاها وكأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لديه الوقت لحفظها، أو الوقت لنشره أو الوقت للعمل بها.

ومن المثير للاهتمام أن المتغيرات في قراءتها والتعارض في المنطلقات التفسيرية، والوضع الإشكالي لأسباب نزولها فإن افتراض النسخ بالمعنى التقني للآية يبقى ممكناً. إنه نوع النسخ الذي يعدنا لإبطال حكم بإلغاء وحي واستبداله بآخر. ولعل هذا النوع من الفهم نجده عند الشافعي الذي يفهم النسخ كاستبدال. فعلى حد قوله لكل منسوخ في كتاب الله هناك آية بديلة.⁵⁷ من ناحية أخرى تبين الآية التالية أساس الوحي بالقول يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب⁵⁸ ويعترف الطبري أن التقليد الموروث ترك لنا آراء متضاربة حول كيفية تلاوة وقراءة الآية و كيف تفهم. فمن حيث كيفية تلاوتها، هناك متغير لقراءتنا الحالية. حيث كانت القراءة الحالية لـ "يثبت" شائعة فقط عند بعض أوائل قراء مكة والبصرة والكوفة. لكن الغالبية العظمى من قراء المدينة المنورة والكوفة يقرؤها "يوثبت"، مما جعل الطبري⁵⁹ يتساءل إذا كانت القراءة "يثبت" ذا شعبية كبيرة في المدينة والكوفة فلماذا لا تكون هي المعتمدة في القرآن الحالي؟

قد لا نحصل أبداً على الإجابة ولقد صمت الطبري على هذا الأمر. أما فيما يتعلق بكيفية فهم الآية، فقد جمعت إجمالاً ستة آيات مختلفة وجهات نظر مختلفة وهذا الرأي الأول في حديث ابن عباس

و الإشكالية الأخرى هي حقيقة أن هناك صراع بين نوعين من أسباب النزول. إحداها ذكره الواحدي يتعلق بالحكم الشرعي لآية معينة، في حين أن السبب بحسب ابن عباس يتعلق بسحب صيغة أو تلاوة الوحي. والطريقة الوحيدة لمعالجة هذه المشكلة هو افتراض أن الآية المذكورة تتحدث عن الأمرين أي أن الأول نسخ بنقض الحكم والآخر بسحب الصياغة، مع كون وجود مناسبتين مختلفتين للوحي أمر غير طبيعي بضرورة. وقد لا نكون نعرف ما حدث حقيقة. ومع ذلك فإن أسباب النزول عند ابن عباس إشكالية في حد ذاتها. فقد قيل لنا أن الآية نزلت من أجل معالجة مسألة نسيان النبي للوحي الذي تلقاه من الله. وقد يكون مثل هذا التقليد يهدف إلى تهدئة مخاوف الناس حول فشل النبي في التذكر. ومن المنظور الديني قد يطرح السؤال عن الفائدة من كشف الله عن رسالته ليلاً فقط لتنسى من قبل النبي ﷺ صباح اليوم التالي. وهذا يعني أن ما نزل على النبي ﷺ الليلة السابقة يعرفه الناس صباحاً.

وعلى وجه الخصوص إذا افترضنا أن الوحي الذي يُفترض أنه تم إلغاؤه كان قانونياً تماماً في طبيعته، فإن هذا يشير إلى أن التعليمات القانونية التي جاءت مع الوحي لم يكن من الممكن التصرف بناءً عليه. إذن، ما هو الهدف من إرسال وحي مع تعليمات للتصرف بحسبه، ولكن مع عدم السماح للفعل نفسه بالقيام به في أي مكان؟ مثل هذا الوحي سيكون بلا معنى بمعنى أن الناس لم يعطوا الوقت الكافي ليكونوا على علم به، وأن الأمر الشرعي لم يسمح لنفسه بأن يتحقق. فكيف يمكن أن يضع الله وقته في مثل هذا العمل ونحن نعلم أنه وفقاً للمعايير الإسلامية بأن الوحي جاد تماماً. في ظل هذه الاعتبارات، ومع وجود فكرة أن

تشير إلى امتياز الله في أن يغفر أولاً يغفر الخطايا .⁶⁷ والجانب الأكثر لفتاً للنظر عند الطبري هو تفضيل الرأي الخامس المروي عن قتادة والحسن ومجاهد حول سورة الرعد: 39 (خاصةً عند قراءته للآية 38) إلى تبرير الإلهي في أمور الحياة والموت، أو حتى في إنهاء دورة جيل أو دورة حضارة .⁶⁸

ويقدم مقاتل تفسير السورة بالإشارة إلى مسألة النسخ بالقول يمحو الله ما يشاء تعني الله يمحو أو ينسخ ما يشاء من القرآن، ولذلك تشير "يثبت" إلى تأريض النسخ أي القانون الملغى. وما يثير الانتباه هو تفسيره لـ "وَهَنَ أَمَّ الْكِتَابِ". فإن لم يكن فيه بالضرورة تناقض، ولكن بخلاف ما نجده في الطبري، فإن مقاتل يؤكد أن النسخ موجود في القرآن، أما المنسوخ فهو موجود في أم الكتاب أي في اللوح المحفوظ .⁶⁹ وهذا النهج القائل بأم الكتاب يؤدي إلى ثلاثة تفسيرات محتملة هي : أ) أن القرآن الأرضي في أيدينا نسخة طبق الأصل من أي جزء من أم الكتاب والنسخ دليلاً على نقله من مصدر إلهي ب) أنه لا يوجد منسوخ في القرآن الحالي إلا الناسخ. وهذا يعني أنه أيا كان الوحي الذي تم إلغاؤه، فقد تم استبعاده من القرآن. ج) والنسخ المراد منه هنا هو نسخ التلاوة. وإذا كان تفسير مقاتل في (ب) دقيق، فيعني أن مقاتل يناقض نفسه في تفسيره للبقرة: 106. ومرة أخرى فإن سورة الرعد: 39، مع تعارض الآراء الواردة أعلاه والتفاسير حولها، تدعم بالفعل حجة النسخ في القرآن. ورأي ابن عباس وارد في جميع الأقوال، وبالنظر إلى حقيقة أنها متضاربة فإنها لا تثير سوى مسألة موثوقية الروايات تفسيرية وتاريخية للآية 101 من سورة النحل التي يقول فيها

ومجاهد يذهب إلى أن الله يأمر ويؤسس فرائضه، لكنه يمحو ويغير ما هو عليه حكمه إلا فيما المصائب والسعادة والحياة والموت. فهذه الأمور مرتبة وتشكل "تركيبات إلهية" لا تتغير.⁶⁰ والرأي الثاني عند عكرمة وابن عباس أن سورة الرعد: 39 تقدم تصوراً لكتابين: القرآن الذي لدينا، وأم الكتاب: "يَحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيَبْنِي". يتعلق فقط بالقرآن. إنه يعطي فكرة أن الله قد يمحو أو يؤكد كل ما لديه من أحكام القرآن الأرضي، ولكن مهما حدث لقرآننا الأرضي، فهو منفصل من المصدر الإلهي الذي لا يتغير .⁶¹

الرأي الثالث له نظرة أكثر عمومية للآية. إنه يقوم على دعاء شقيق وأبو وائل وعمر بن الخطاب. هناك عدد روايات لهذا الدعاء. إذ روي عن عمر أنه صلى الصلاة التالية أثناء الطواف بالكعبة: "يا رب إنك كتبت علي مصيبة أو معصية، فامحها، لأنك تمحو ما تريد"⁶² وثبت ما تريد ومعك أم الكتاب. فحوّل المصيبة إلى سعادة والخطيئة إلى مغفرة".

والرأي الرابع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمناقشتنا الحالية. وهو قائم على ما نقل عن ابن عباس وقاتلة وابن زيد وابن جريج حول سورة الرعد⁶³ التي فسّرت على أنها تعني أن الله يمحو ما يشاء من الأحكام في القرآن ، أو إذا شاء ذلك، يثبتها دون تعريضها للنقض. سواء كان ذلك الجزء المنسوخ من القرآن أو الجزء المتبقي منه مؤكداً كله محفوظة في أم الكتاب أم جزؤه. ويضيف قتادة أن عن هذه الآية هي⁶⁴ ما يميز هذا الموقف وهو أنها تعتبر سورة الرعد⁶⁵ دليلاً على النسخ ومرجعاً مباشراً لتنظير النسخ. وهي على صلة بسورة البقرة⁶⁶ . ويذهب الطبري سادساً إلى تقديم رواية شخص باسم سعيد وقد يكون سعيد بن المسيب أو سعيد بن جبير. أن الآية

تعالى " وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر بل أكثرهم لا يعلمون ".

ومقارنة بالتفسيرين أعلاه، فإن تفسير هذه الآية هو أكثر تفسير مباشر توفره المصادر. ويعتبر الطبري هذه الآية على أنها أوضح دلالة على النسخ بالمعنى الفني وهناك سنجد الطبري يناوب بين "نسخ" و"بَدَل". ويعتبر البيان القرآني نسخ من الله لآية معينة ويستبدلها بآية تحمل حكما جديدا. والطبري سبقه قتادة وابن زيد في ذلك. قتادة أكثر ربطا للآية 101 من سورة النحل: والآية 106 من سورة البقرة. وأما ابن زيد فالنسخ يعني عنده ضمناً أي شيء آخر غير النسخ في معناه البسيط لسبب منطقي وهو أنه "تبديل" كامل والمسألة فلا يوجد وحي يحل محل آخر إلا عندما يتعلق الأمر بالنسخ في هذا المعنى. وكان ابن زيد قد قدّم حجة جيدة جداً على ذلك. في حديثه عن النسخ عند مجاهد بين الطبري أن كلمة بَدَلنا تشير إلى "رفعنا" أي "سحبنا" الوحي ليحل محله وحي جديد. كما أن إدماج بَدَلنا ونسخنا ورفعنا في معنى واحد هو وقف مفعول حكم و "إثبات" حكم جديد⁷⁰ وفي جملة واحدة يفسر مقاتل "وإذا بدلنا آية مكان آية" بأنها تعني إلغاء وحي واستبداله بآخر⁷¹. ف الآية 52 من سورة النحل تعني وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته والله ...

فأهم ما في الآية المذكورة هو ما فهم مع الآية 53 من سورة النجم التي يقول فيها تعالى " والمؤتفكة أهوى" من القرآن التي نالت الكثير من الاهتمام القدحي في الابحاث الغربية المبالغ فيها مثل ما هو موجود عند جون بيرتون. تحت اسم ما أصبح يعرف

بالآيات الشيطانية المزعومة المفقود من سورة النجم.⁷² ومن الأمثلة الأكثر عمقا مقالة شهاب أحمد، "ابن تيمية والآيات الشيطانية"⁷³ التي كانت في الأصل جزءا من أطروحة بحثية غير منشورة عنوانها "مشكلة الآيات الشيطانية وتكوين الأرثوذكسية الإسلامية".

و إذا انتقلنا إلى الرواية التاريخية لإشارات النسخ الواردة في الآية 52 من سورة الحج المذكورة سابقا يتبين أنه وفقاً لمقاتل كان النبي يقرأ سورة النجم يوماً ما بجوار الكعبة وعند تلاوته الآية العشرين من السورة التي يقول فيها تعالى: "تلك الغرائق العلى عندها الشفاعة تترجى" جلبت الحادثة الفرح والسعادة للمكان وعندما عاد النبي صلى الله عليه وسلم إلى المنزل أدرك أنها كانت زلة لسان.⁷⁴ ويقدم ابن إسحاق المعاصر لمقاتل، رواية مفصلة حول ذلك فهو يقول: عندما سمع المسلمون الذين كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم ما تلاه عليهم أنكروا ما قاله ولكنهم قرروا أن يثقوا به على أي حال، وعندما قرأت الآية الأخيرة، أدى محمد صلى الله عليه وسلم السجود فسجدوا معه أيضاً. والمكيون الذين كانوا يشاهدون الحدث قرروا أيضاً السجود ببهجة معتقدين أن محمداً كان ينصفهم بجعل تسوية ومصالحة مع آلهتهم. ثم كان محمد صلى الله عليه وسلم في وقت لاحق يزوره جبرائيل ويستجوبه ليكون حزيناً وخائفاً عليه عرف أنه ارتكب خطأ فادحاً. لكن الله قرّر أن يكشف في الآية 52 من سورة الحج رحمته له. ويؤيد رواية الطبري للقصة الكامنة وراء نزول هذه الآية على النبي محمد بن كعب القرظي ومحمد بن قيس و الدهاق وابن شهاب الزهري⁷⁵ ولا وجود لما يدعو للشك في الروايات المحيطة بهذا الوحي. ولقد ذهب بيرتون ال أنه ليس لدى المسلمين سبب لاختلاق

وعلينا أن نذكر أنفسنا هنا بأن النسخ، بالمعنى التقني هو رفع الله وحيه واستبداله بتنزيل آخر. ومع ذلك فإن هذه الآية تستخدم لدعم وجود النسخ. ولقد حاول كتاب النسخ الأوائل إخبارنا أن عملية الرفع مهما كان شكلها فهو من صلاحيات الله وحده.

والنموذج الأخير في تأسيس نظرية النسخ هو سورة الآيتين 6 و7 من سورة الأعلى الثان يقول فيهما تعالى "سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى" واللافت في هذه الآيات أنها استخدمت لتذكرنا ب "فلا تنسى" إلى "أو ننسها" في الآية 106 منسورة البقرة. ويتم استخدام الآية من البقرة بدورها لتفسير وفهم الآية المذكورة. وتلخص لنا رواية متداولة هذا الموقف. وفي حديث حصل بين لسعد بن أبي وقاص والتابعي القاسم بن ربيعة بن كنيث الثقفي سمع سعد يقرأ "ما ننسخ من آية أو ننسها". ثم أخبر القاسم سعيد أن سعيد بن المسيب يقرأ الآية 106 من سورة البقرة: ب "ننسها" وأثار ذلك ازدياء أجبره على الصراخ: "لم ينزل القرآن بقراءة المسيب أو عائلته ألم يقل الله..."، ثم ذكر القاسم ب اليتين 6 و7 من سورة الكهف كما ذكر بالآية 24 من سورة الكهف. وما نراه هو أن الآية 106 من سورة البقرة والآية 6 و7 من سورة الأعلى تناسب وتفسر بعضها البعض.

هكذا فإن الدافع لنزول هذه الآية حسب ما سبق هو أن الله جعل النبي ﷺ ينسى البعض من آياته. وهذا ما تدحضه فكرة أن عدم التذكر يهم النبي صلى الله عليه وسلم نفسه. ولكن حتى لو كان هذا هو الحال من منظور ديني فإن نسيان محمد ﷺ نفسه هو نتيجة سماح الله له بأن ينسى أو أن الله أحدث ذلك

القصة ونسبتها للنبي والمصادر تشير إلى أعلى احتمال لوقوع الحادث بالفعل. فسورة الحج المدنية، هي التاسعة عشر من أصل تسعة وعشرين مدنية حسب الزهري. وإذا كان هذا يبدو إشكالياً، فهذا بسبب رواية أسباب النزول التي تربط الحدث بمكة في بداية الإسلام، في حين أن السورة مدنية. ولذا فالطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها التوفيق بين ذلك التناقض الواضح هو بافتراض أن الآية 52 المذكورة هي آية مكية أدخلت لاحقاً في سورة مدنية. وغالباً ما تُفهم الآية المعنية على أنها تعني طمس الله أو محوه أو ببساطة نسخه ما قد أثر فيه الشيطان بوضع الكلمات في فم النبي صلى الله عليه وسلم. ولكن ذكر هذا الكلام مربك. وما يعتقد أنه أربك العديد من قراء النسخ هو أن الآية تستخدم مصطلح "ينسخ" ليدل بوضوح على النسخ. وابن عباس يقرأ "ينسخ" في هذه الآية بمعنى "يطل".⁷⁶ لكن ما لم يتم إدراكه هو أنه لا يبدو أن الآية لا يبدو أنها تشير إلى النسخي دلالة التقنية. لذلك يجب أن يُفهم النسخ كما تدل الآية عليه إما في معناه العام أو معناه المجازي فقط بأن الآية تشير إلى أن الله يرفع ما قام به إبليس لا ما أنزله الله. وانطلاقاً من هذا المعنى، لا شيء من الوحي تم رفعه من السورة أو إزالته. وحادثة تأثير الشيطان على محمد ﷺ في قراءته للقرآن حدث مرة واحدة فقط فيما يتعلق بسورة النجم. ومع ذلك، لم يتم حذف أي جزء من القرآن بسبب ذلك النسخ. ولكن حتى قد تكون هناك حوادث أخرى لتشيت انتباه محمد صلى الله عليه وسلم وتأثره بالشيطان في قراءاته، فهي تبقى قراءات شيطانية وليست قراءات مطابقة للقصد الإلهي، وبالتالي فهي ليست جزءاً من القرآن، فتكون إزالتها، على الرغم من اعتبارها رفعا، لا تحدث نسخاً بالمعنى الفني الدقيق.

النسيان. فمن هذه الافتراضات في نهاية المطاف ما يشير إلى الاتجاه ان الله هو "المتسبب" في فعل عدم التذكر لحدوثه. وعلى أي حال، يستدعي القول كبلًا الموقفين حول وجود النسخ في هذه الآيات في سورة الأعلى تقديم حجج. وفي تفسير "سنقرؤك فلا تنسى"، يتفق علماء المسلمين، وفقًا للطبري، على أنها تطمئن محمدًا صلى الله عليه وسلم إلى أن الله سيهديه ويمكنه من تلاوة كل ما أنزل له. ومع ذلك، فإنهم يختلفون حول ما الذي تتضمنه فكرة أن النبي ﷺ لن ينسى إلا ما شاء الله. فبالنسبة إلى البعض، المقطع من الآية التي يقول فيها تعالى "إلا ما شاء الله" تذكرهم بوحى آخر، أي بالآية 16-17 من سورة القيامة، حيث حذر الله النبي ﷺ من أن يحرك لسانه في عجلة من أمره من أجل ترسيخ القرآن في الحافظة كما نزل خوفًا من عدم القدرة على حفظه. ومجاهد يفسر "سنقرؤك فلا تنسى" بأنها تحيل إلى معنى أن النبي ﷺ كان يخشى أن تخذله ذاكرته. أما الآخرون فإنهم يرون من حيث المبدأ أن النبي ﷺ بعيد عن أن ينسى الوحي الذي ألزمه بالذاكرة، ولكن يمكن لجزء من الوحي أن يحى تلاوة وحكما لعدم قدرة النبي صلى الله عليه وسلم على تذكره. ومن المفهوم أنه عندما نسي محمد الوحي كان كذلك لأن الله أراد أن ينسى، وكان هذا هو الحال فقط بسبب إرادة الله نسخ أجزاء من القرآن الموحى.⁷⁷ ومع ذلك فمن المهم التمييز بين "النسخ" و"النسيان". قد يعني "النسيان" "الرفع"، ولكن ليس كل "الرفع" هو "النسيان". بعبارة أخرى، قد يكون "النسيان" "نسخًا"، لكن "النسخ" ليس بالضرورة "نسيانًا".

بعد أن تناولنا بإيجاز تفسير جميع الآيات المذكورة أعلاه ذات الصلة بدراسة نظرية النسخ يبقى شيء واحد واضح هو أن أيًا من الآيات لا تشير صراحة ومباشرة إلى المعنى الفني أو الوقوع الفعلي للنسخ. فالآيات تكشف فقط عن إمكانيات للنسخ. فالربط بين الآيات و النسخ هو اذن تفسيري واستنتاجي بحث. وبما أن النسخ الحقيقي يحدث في العلاقة بين آيتين "تنافس" أو تتجاوز بعضها البعض. لذلك، فلا يمكن دراسة النسخ الحقيقي إلا من خلال فحص حالات النسخ المزعومة. و علينا أن نعترف بأن بعض الآيات تبدو أكثر من غيرها كأساس نظري واضح ومحدد للنسخ خصوصاً الآية 52 من سورة الحج. فهذه الآية ليست بالتأكيد آية تشير تقنيًا إلى النسخ بل تدفعنا إلى الإحساس به فق. وللاستعارة من بيرتون، فإن العقل هو فقط العازم على النسخ ورؤية ذلك في الآية 52 من سورة الحج كآية تفسر النسخ وتشير إليه. ومع ذلك، فإن ما يتم تجاهله في كثير من الأحيان في التعامل مع الآية المذكورة هو الأمر، بينما هي لا تشير للنسخ بمعناه التقني الذي يتناسب مع المعنى الأصلي لنسخ كـ "رفع"، بقدر ما يشير إلى قدرة وسلطة الإله على كبج أي رغبة في فهم مغاير. وعلى أي حال، نحن بحاجة إلى أساس جوهري آخر لدعم الحجة التي تقوم عليها نظرية النسخ في القرآن. وهناك احتمالان آخران لتأسيس نظرية النسخ و الاحتمال الأول هو تقييمنا للأدلة الداخلية في القرآن و الاحتمال الثاني هو ما يأتي من الروايات الموثوقة للحديث والأثر. بينما العلاقة غير المباشرة بين النسخ والآيات السابقة يبدو واضحًا جدًا فقد كان منظور النسخ الأوائل قد أصروا دائما على صلتها المباشرة بالأمر واستخدموها لصالح تبرير تنظيم النسخ.

4 - النسخ بين النفي والإثبات

لا بد من رسم الفرق بين الوحي والقرآن المكتوب فقد جاء الوحي على محمد صلى الله عليه وسلم كتوجيه وإرشاد. كانت هناك أوقات يحدث فيها الوحي في توافق مع متطلبات الواقع ليتم إزالة بعضه تمامًا، والبعض الآخر الذي تم نسخه لينسى. وعندما تم تجميع هذا الوحي وتدوينه لاحقاً أدمجت كل الآيات في القرآن المكتوب باستثناء ما اختفى أو نسي. ومع ذلك لا يمكننا أن نكون متأكدين مما إذا كان أي من ذلك الوحي الذي "تم إزالته" من خلال الوحي الجديد قد تم استبعاده في كتابة النص القرآني وما يجب التأكيد عليه هو أنه في ظل هذه الظروف المعقدة يمكن فهم النسخ في القرآن. وإذا فهم النسخ على أنه مجرد إشارة إلى سحب حكم أو تغيير في الأحكام، مثل تغيير قبلة الصلاة أو إقامة المهادنة أو تقسيم الميراث بين الأنصار والمهاجرين حيث نزل الوحي حول كل من هذه الحالات لإلغاء ممارسة موجودة وهذا يمكن استخدامه لدعم افتراض وجود النسخ وسيكون هذا النسخ من الناحية النظرية البحتة نسخاً للنص القرآني فقط.

وإذا كان النسخ، من ناحية أخرى يدل على النسيان أو رفع الوحي مما يجعل من القرآن الحالي كما في حالات الرجم ورضاعة الكبير لا يتضمن نصاً واضحاً فيكون الخاص بالحكام المتعلقة بها مفقوداً وهو ما يدعم هذا الإدعاء بأن النسخ رفع. وهذا التعريف ينطبق على المعنى الثاني والثالث للنسخ. ومع ذلك تبقى مشكلة في هذا الفهم للآية 106 من سورة البقرة مع ما يروى عن خبر استجواب "أبي" للنبي صلى الله عليه وسلم، وما حصل من حوار بين عبدالله بن

الزبير و عثمان بن عفان. وهذه المعاني تشير جميعها إلى أن النسخ ليس مرادفاً للنسيان أو اختفاء الوحي تغيب النصوص الوحيية من القرآن. وبناءً على هذه الحجة، لا ينبغي أن يكون النمط الثاني والثالث من النسخ جزء من مناقشة نسخ آيات من القرآن ومع ذلك فإن هذه الأنماط كانت مرجحة في الجدل حول النسخ.

لكن يوجد تعريف آخر أكثر قابلية للتطبيق على النسخ في آيات القرآن هو ذلك الذي تبيّنه سورة [ال] 106 من سورة البقرة والآية 101 من سورة النحل ومعظم الأدلة المستمدة من التاريخ وانطلاقاً منه يُنظر إلى النسخ على أنه إلغاء واستبدال حكم مصحّف بحكم آخر كلاهما مكتوب ويقرأ في القرآن وهذا يعود بنا إلى التعريف الأول للنسخ. والمشكلة مع هذا الافتراض هي أنه يميل إلى منع القول بنسخ السنة للقرآن.

ننتهي مما تقدّم الى أن المعنى الأول للنسخ يكون الأكثر ملاءمة لحقيقة النسخ فهو لا يتعلق بالحو الهجائي أو إلغاء نص الوحي أو استبعاد جانب من المصحف الرسمي بل هو تعليق مشروط لحكم قرآني. ومن غير المنطقي ان تكون آيات لا تزال تقرأ في حين أنها ملغاة. وتصور نظرية النسخ على هذا النحو قادر على المساهمة بشكل أكبر في فهمنا للوحي والكتب المقدسة. وكظاهرة تاريخية ومرتبطة بالوحي قد يكون النسخ متجذراً في التاريخ الإسلامي إذ أن مفهوم "الوحي"، "وتنسيق الوحي"، أو "تنقيح الوحي" هو إثبات لوجود النسخ وهو الأمر الذي كان متداولاً. ومع ذلك، هناك "فجوة اختبارية" تهدد هذا الفرضية. فمع جيل المسلمين الأوائل، كان النسخ يعدّ حقيقةً،

أو على الأقل نفترض أنهم كانوا يعتبرونه حقيقياً بل عملية النسخ تجربة فعلية عاشوها بينما كان الوحي لا في حالة ظهور. ومما لا شك فيه أن هذا هو أصل القول بوجود النسخ. أما مع اللاحقين فقد أصبح النسخ أكثر طابعا "نظريا" و"تفسيريا" و بعبارة أخرى لم يكن بالإمكان تفسير النسخ وفك شفرته من خلال النص القرآني خاصة وأنه لدينا أصول متعددة للنسخ. وكلما ابتعدنا عن بدايات ظهور الإسلام كان النسخ أكثر خداعاً وابتعاداً عن معناه الأول حتى إننا نواجه اليوم المزيد من "المسافة الثقافية" بين القارئ المعاصر والنص القديم وهو ما لا يسمح بفهم النسخ نصياً أو فهمه علاقة بظروفه التاريخية وإنما نحتاج الى عقلنة فهمه اعتماداً على ما أصبح منذ ذلك الحين القرآن المكتوب.

وكلما زادت هذه الفجوة ازداد تقدير المسلمين للنسخ أو عدم تقديرهم له. ولا أحد ينكر الفرق بين وضع المسلمين الذين كانوا حاضرين عند نزول سورة البقرة: 183 والنساء: 43 إذ لم يتم فهم هذا الوحي أصلاً من زاوية المعاني العامة التي تظهر في النصوص ولكن بدلا من ذلك تم فهمه وفقا لسياقات الوحي المحددة في زمنهم. واستغرق ذلك حتى نزول الآية 187 من البقرة والآية 90 من المائدة: "

يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون " التي ألغت حكما سابق حول الخمر. ولقد كان أوائل المسلمين قد اعتبروا الآية 183 من البقرة " يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم

الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون " إلغاء لحكم سابق كما ألغت الآية 187 من سورة البقرة: التي يقول فيها تعالى " أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هن لباس لكم وأنتم لباس لهن علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم " حكما آخر وكذلك الآية 43 من سورة النساء " يا أيها الذين آمنوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ... " التي نسخت من قبل المائدة: 90 " يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر... إلى آخره"، وكان ذلك الإلغاء لحم نتيجة ظروف محدّدة.

يعتبر النسخ تاريخيا حقيقة قائمة الذات، ولكنه كمفهوم يمثل نظريا إشكالية. وتشير الأدلة التاريخية إلى أن المفهوم الأصلي لنسخ القرآن كان نسخاً من النمط الأول أي نمط نسخ الحكم دون نسخ التلاوة. وهذا صحيح خاصة بالنظر إلى التعريف التقني للنسخ الذي يتطلب نزول آية بديلة عن كل منسوخ في القرآن. ولاحقا ظهر المعنيين الآخرين ليكونا متلائمين مع حالتين من النسخ التي تتعلق بمسائل "الرضاعة" وعقوبة "الرّجم" ليظهر أن النمط الثالث من "نسخ التلاوة دون نسخ حكمها الذي تم تصميمه فقط لاستيعاب هاتين الحالتين. وهناك مشكلة أخرى عند من ربط النسخ بالتلاوة الذي حصر النسخ في النص القرآني المتوفر لدينا ويقرأ الى اليوم. فحصر النسخ في التلاوة يجعل من النسخ كمفهوم يعاني من المشكلتين التاليتين وهما أن تعريف "التلاوة" يفترض مسبقاً أن النسخ ظاهرة تم تقنينها متأخراً ولا شيء يمكن أن يكون أبعد عن الحقيقة من ذلك. إذ قبل تدوينه كان النص القرآني، باعتباره وحياً، قد تم فهمه باعتباره تقليداً شفويا.

ونظرا لوجود شرط يتمثل في أنه لا يمكن للنسخ أن يحدث إلا عندما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال موجودًا و كان النسخ قد اشتمل على الوحي في صيغته الشفوية. عندها يكون النسخ ظاهرة ما قبل لكتابة القرآن وبمعنى آخر، يشير النسخ بشكل أساسي لنسخ الوحي لا القرآن. وإذا كان النسخ ظاهرا في القرآن فلا أن القرآن هو السجل الإلهي ومخزونه الوحي. وعلى هذا النحو، فهو أيضًا مسجل ومخزن لحالات الوحي المملغة. وهذا يوضح أن نسخ القرآن للقرآن هو الأنسب لتفسير فكرة وجود "النسخ في القرآن". وتحديد النسخ من حيث أنه يتعلّق فقط بما يمكن قراءته صوتيًا في القرآن أي تلاوته هو في حد ذاته تحريف للنسخ. ويضاف الى ذلك أن صحّة قياس التلاوة شيئًا لا وجود له. وبالعودة إلى سؤالنا الأصلي عن الصحّة، فإن السؤال القائم هو ما إذا كان نسخ آيات من القرآن مفهوم صحيح ، وإذا كان كذلك فما الدليل الذي يدعم افتراضنا؟

وتحقّق المرجع الشيعي ابو القاسم الخوئي على تلك الحالات هو مسألة رأي لا غير على الرغم من أنه يرفض جميع الحالات باستثناء واحدة تتضمن إلغاء حكم في الآية 12 من سورة المجادلة التي يقول فيها تعالى: "يا أيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ذلك خير لكم وأطهر فإن لم تجدوا فإن الله غفور رحيم " من قبل حكم ورد في الآية التي تليها التي يقول فيها تعالى: "أشفقتم أن تقدموا بين يدي نجواكم صدقات فإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الله ورسوله والله خبير بما تعملون ". أما الجابري فهو مثل الخوئي ينفي العثور على أي مثال للنسخ في القرآن ولكن على عكس الأخير فهو ينفي من الناحية المفاهيمية وجود النسخ في القرآن لعدم الموافقة على الحجج المقدمة في جميع الأمثلة المختارة من النسخ. ولقد فشل الجابري في التعبير عن اعتراضه ضمن بشكل هادف يتناول طبيعة وعملية الوحي في الإسلام وتاريخ النص القرآني.

خاتمة:

إن ما يجب الوقوف عنده هو أن اعتبار النسخ حدث حقيقي يمكن أن يظهر ما بين بعض الآيات القرآنية هو أكثر منطقية واحتمالا أكبر للحقيقة من

ونظرا لوجود شرط يتمثل في أنه لا يمكن للنسخ أن يحدث إلا عندما كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يزال موجودًا و كان النسخ قد اشتمل على الوحي في صيغته الشفوية. عندها يكون النسخ ظاهرة ما قبل لكتابة القرآن وبمعنى آخر، يشير النسخ بشكل أساسي لنسخ الوحي لا القرآن. وإذا كان النسخ ظاهرا في القرآن فلا أن القرآن هو السجل الإلهي ومخزونه الوحي. وعلى هذا النحو، فهو أيضًا مسجل ومخزن لحالات الوحي المملغة. وهذا يوضح أن نسخ القرآن للقرآن هو الأنسب لتفسير فكرة وجود "النسخ في القرآن". وتحديد النسخ من حيث أنه يتعلّق فقط بما يمكن قراءته صوتيًا في القرآن أي تلاوته هو في حد ذاته تحريف للنسخ. ويضاف الى ذلك أن صحّة قياس التلاوة شيئًا لا وجود له. وبالعودة إلى سؤالنا الأصلي عن الصحّة، فإن السؤال القائم هو ما إذا كان نسخ آيات من القرآن مفهوم صحيح ، وإذا كان كذلك فما الدليل الذي يدعم افتراضنا؟

نلاحظ أنه بجانب إجماع الجيل الأول ولاحقه على وجود النسخ في القرآن وليس نسخ القرآن توجد حالات بينة للنسخ لاقت إجماعا بين علماء النسخ. ومع ذلك عادةً ما يعترض على وجود النسخ بحجتين هما الحجة الدينية العقائدية والحجة التفسيرية الفقهية. فمن الناحية العقائدية، يعتبر القول بالنسخ بدعة رغم أن المسلمين في بداية ظهور الاسلام لم يروا ذلك. بل على العكس من ذلك، غالبًا ما يرتبط الاعتماد على هذه الحجة باليهود⁷⁸ وموقفهم من القرآن ولذلك فإن الذين يعارضون النسخ يفعلون ذلك لأسباب شرعية وتفسيرية. ولقد كان كل من الخوئي أشهر من أنكر النسخ في القرآن على أساس أنه لا وجود لدليل يثبت

إنكار النسخ تمامًا أو القول بأن النسخ قد يكون وجد عند نزول الوحي الآيات المنسوخة لم تدخل النص القرآني قط. وهنا تبرز معقولة الافتراض بأن القرآن نزل أحيانًا استجابة لظروف المسلمين طوال فترة الوحي، ولذلك نرى تغييرات في المحتوى والأسلوب في القرآن ولكن أيضًا تغييرا في الأحكام يؤكد فكرة النسخ في المفردات الشرعية للإسلام. والسؤال الذي قد يطرح هو هل يمكن أن يكون الإحجام عن الاعتراف بالنسخ في القرآن نابع مقصد هام هو الحفاظ على سلامة القرآن؟

وهذا يقودنا الى القول بأن النسخ في القرآن، على الرغم من كل شيء، ليس النسخ بالمعنى الحرفي والصريح فكل تلك الحالات من الإلغاء تظهر أن نسخ القرآن هو أساسا نسخ "استنتاجي" أو "سياقي" لا غير.

المصادر والمراجع:

1. أبو عبد الله محمد: كتاب في معرفة النسخ والمنسوخ، مطبوع على هامش تفسير الجلالين، القاهرة، 1924.
2. -الأمدي، سيف الدين: كتاب الإحكام في أصول الأحكام، بيروت، دار الكتاب العربي، 1986.
3. -الأصفاراني القاضي أبو عبد الله بن محمد: النسخ والمنسوخ، بدران أبو العينين، الميراث والوسطية والهبة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1975.
4. -البغدادى أبو منصور عبد القاهر بن طاهر: النسخ والمنسوخ، عمان، دار العدوي، 1987.
5. -البخاري، محمد بن إسماعيل: جامع الصحيح، القاهرة، المطبعة العامرية 1896.

6. -الدارقطني، علي بن عمر: السنن، المدينة المنورة، أ.ح. يوسف المدني، 1966.
7. -الدارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن: السنن 2 مجلدين، بيروت، دارالكتاب العربي 1987.
8. الفيروز أبادي أبي طاهر محمد بن يعقوب: معرفة النسخ والمنسوخ: القاهرة، مطبعة الاستقامة، 1960.
9. -الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن، حرره أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار. مصر، الحياة المصرية، 1980.
10. -الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى: الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، محمد أحمد عبد العزيز، القاهرة، مكتب عاطف، 1994.
11. -ابن العربي، أبو بكر: النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، تحرير عبد الكبير الكبير، علوي المداغيري، القاهرة، مكتب الثقافة الدينية، 1992.
12. -ابن حزم علي بن أحمد: الإحكام في أصول الأحكام، باكستان، جامعة أبي بكر الإسلامية، 1987.
13. -ابن حزم علي بن أحمد: النسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، بيروت، دار الرائد العربي، 1986.
14. -ابن حزم، عبد الله محمد: معرفة النسخ والمنسوخ، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، 1960.
15. -ابن الجوزي جمال الدين أبو الفرج: نواسخ القرآن، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، 1984.
16. -ابن منظور، جمال الدين، محمد بن مكرم: لسان العرب، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1985.
17. -ابن النديم ومحمد بن إسحاق: الفهرست، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، 1929.

29. -الخصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي: أحكام القرآن، بيروت، دار الكتب العلمية، 1994.
30. مكّي بن أبي طالب القيسي: العدة في نسخ القرآن الكريم، أحمد حسن فرحات، جدة، دار المنارة، 1986.
31. -مالك بن أنس الأصبحي: الموطأ، إد. يحيى بن يحيى الليث الأندلسي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1996.
32. عبد الباقي مُحَمَّد فؤاد: المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، ليدن، نيويورك، بريل، 1936-1988.
33. -النحاس، أبو جعفر مُحَمَّد: الناسخ والمنسوخ في كتاب الله عز وجل واختلاف العلماء، حرر بواسطة سليمان بن إبراهيم اللاحم، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1991.
34. -النيسابوري، نظام الدين الحسن بن مُحَمَّد: غرائب القرآن و رغائب الفرقان، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي 1962.
35. -قتادة بن دعامة السدوسي: كتاب الناسخ والمنسوخ في كتاب الله تعالى، حرره حاتم صالح الدمين. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1984.
36. -القيسي، أبو مُحَمَّد مكّي بن أبي طالب: العدة في نسخ القرآن، تح: أحمد حسن فرحات، جدة، دار المنارة 1986.
37. -القرطبي، أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن، القاهرة: دار الكاتب العربي، 1966-1967.
38. -الرازي، فخر الدين مُحَمَّد بن عمر: التفسير الكبير 16 مجلد، بيروت، دار الفكر، 1985.

18. -ابن سلام وأبو عبيد القاسم الهراوي: الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، تحرير مُحَمَّد بن صالح المضيف، الرياض، مكتب الرشد، 1990.
19. -ابن سلام أبو عبيد القاسم فضائل القرآن، وهبي سليمان فريجي. بيروت، دار الكتب العلمية، 1991.
20. -ابن سلمة، هبة الله البغدادي: الناسخ والمنسوخ في القرآن، تم تحريره مُحَمَّد أمين الديناوي، بيروت، دار الشرق الأوسط، 1997.
21. -ابن سليمان، مقاتل: التفسير، تحرير عبد الله محمود شحاتة، مصر، دار الكتب 1979.
22. -ابن سليمان، مقاتل: كتاب تفسير الخامس مائة آية من القرآن الكريم، إشعيا غولدفيلد، إسرائيل، جامعة بار إيلان، 1980.
23. ابن سليمان، مقاتل: الأشباه والنظائر في القرآن الكريم، تحرير عبد الله محمود شحاتة، القاهرة، دار غريب، 2001.
24. ابن تيمية وأحمد بن عبد الحليم: التفسير الكبير، بيروت، دار الكتب العلمية، 1988.
25. -الجابري، عبد المتعال، مُحَمَّد: النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه، القاهرة، مكتب دار العروبة، 1961.
26. -الجابري، عبد المتعال، النسخ في القرآن، القاهرة، مكتب وهبة 1980.
27. -الجابري، عبد المتعل مُحَمَّد: النسخ في السنة، القاهرة، مكتبة وهبة، 1995.
28. -الخصاص، أبوبكر أحمد بن علي الرازي: الفصول في الأصول، عجيل جاسم النمشي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1994.

52. -الزهري، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب: الناسخ والمنسوخ، حرره حاتم صالح الدمين، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1988.290

53. Burton, John. Abu 'Ubaid's Kitab al-Nasikh wa al-Mansukh. Cambridge: Gibb Memorial Trust, 1987.

54. Burton, John. The Collection of the Qur'an. Cambridge: Cambridge University Press, 1977.

55. Hasan, Ahmad. "The Theory of Naskh." Islamic Studies IV, 2 (1965): 181-200.

56. Makdisi, George. "The Juridical Theology of Shafi'i: Origins and Significance of Usul al-Fiqh." Studia Islamica LIX (1984)

57. Rippin, Andrew. "On Ibn 'Abbas." B. S. O. A. S. 44 (1981): 15-25.

58. Rippin, Andrew. "al-Zuhri: Naskh al-Qur'an and the Problem of Early Tafsir Texts." B. S. O. A. S. 47, 1 (1984): 22-43.

59. Rippin, Andrew. "The Exegetical Genre 'Asbab al-Nuzul': A Bibliographical and Terminological Survey." B. S. O. A. S. 48, 1 (1985): 1-15.

60. Rippin, Andrew. "The Function of Asbab al-Nuzul in Qur'anic Exegesis." B. S. O. A. S. 51, 1 (1988): 1-20.

61. Rippin, Andrew. "Reading the Qur'an with Richard Bell." J.A.O.S. 112, 4 (1992): 639-47.

الهوامش:

¹ مكّي : العدة ص 47 ، 48.

² ذكر الزركشي لاحقاً انتقاد المكّي للنحاس في كتابه البرهان (مج 2 ، ص 29-30) ، وعلى ما يبدو ، فإن تصريح الأخير قد تم نقله لاحقاً وحرفياً من قبل السيوطي في كتابه الإتقان (مج 2 ، ص 20

39. -الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس، الرسالة، أحمد محمد شاكر. القاهرة: دار التراث، 1979.

40. -الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس: أحكام القرآن ، بيروت، دار القلم 1989.

41. -الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم: كتاب الملل والنحل 3 مجلدات، القاهرة، مؤسسة الحلبي، 1968.

42. -السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين: أسباب النزول، القاهرة، دار التحرير، 1963.

43. -السيوطي عبد الرحمن جلال الدين: الإتقان في علوم القرآن ، لاهور، أكاديمية سهيل 1980.

44. -السيوطي عبد الرحمن جلال الدين: طبقات المفسرين، القاهرة، مكتبة وهبة، 1976.

45. -الطبراني ، سليمان : المعجم الكبير ، حمدي عبد المجيد، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

46. -الطبري أبو جعفر محمد بن جرير جامع البيان في تأويل آي القرآن ، بيروت ، دار الفكر، 1994.

47. -الطبرسي ، أبو علي الفضل بن الحسن: مجمع البيان في تفسير القرآن ، بيروت، دار الكتب العلمية، 1997.

48. -الواحدي، علي بن أحمد: أسباب نزول الآيات: القاهرة ، مؤسسة الحلبي، 1968.

49. -الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر: الكشف عن حقيقة غوامد التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الرياض، مكتبة العبيكان 1998.

50. -الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن ، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية 1957.

51. -زيد، مصطفى: النسخ في القرآن الكريم ، القاهرة، دار الفكر العربي، 1963.

³ النحاس ، مج ، 1 ، 101 ، و 424-6.

⁴ سورة 13 : 39

⁵ الطبري : جامع البيان ، ج 13 ، ص 218

⁶ الغريب كيف نحدد إزالة آية إذا كان قد تم بالفعل سحبها ؟ أوكما بين أبو عبيد : "ترفع الآية المنسوخة" كيف يتم رفعه قبل السحب؟ والسؤال هو : هل الآية منسوخة بسبب سحبها أو اعتبارها؟ هل ما يتم سحبه لأنه تم إزالته؟ يصبح الأمر محيراً للغاية خاصةً عند استخدام جميع المصطلحات بالتبادل.

⁷ أبو عبيد : الناسخ 14-15

⁸ للحصول على أمثلة لتعريفات أخرى ، انظر على سبيل المثال ، النحاس ، عدد 1 ، 399 ؛ الجصاص ، الفصول ، 2 ، 198. المكي ، أبو طالب ، 49 وما بعدها ؛ ابن الجوزي ، 20 سنة. العميدي ق 3 ، 105 والزركشي 2 ، 31.

⁹ الشافعي ، الرسالة 122.

¹⁰ يعرف الجصاص النسخ بأنه "بيان مدة الحكم الذي كان في توأمننا وتقديرنا جواز بقاءه فتبين لنا ان ذلك الحكم مدته إلى هذه الغاية وأنه لم يكن قطّ مردّا بعدها" (الفصول ، ص 2 ، 197). أما ابن حزم فيقول "بيان إنتهاء زمان الأمر الأول" لتعريف النسخ (الإحكام ، 4 ، 438). في حالة الزركشي ، فإن تعبيره ببساطة هو "بيان مدة الحكم" (البرهان ، 2 ، 30).

¹¹ الجصاص ، الفصول ، 1 ، 171. و 2 ، 198.

¹² تعريف الجصاص للبدعة ، انظر كتابه فصول ، مج 2 ص 158 و 205.

للمقارنة ، انظر النحاس ، مج ١ ، 3-441 ومكي 112-3. راجع أيضاً مناقشتي السابقة حول "البدعة" في الفصلين الأول والثاني. مناقشة حول النسخ وجميع المصطلحات الأخرى ، بما في ذلك "رفع" ، انظر مج 2 ، ص 195-8.

¹³ النحاس ، مج 1 ، 404 الجصاص : الفصول مج 2 ، 202. مكي :

65-6 وابن حزم : الناسخ 8 والإحكام. مج 4 ص 448 وابن الجوزي

20-1 ؛ الزركشي مج 2 ص 33 والسيوطي الاتقان مج 2 ، 21.

¹⁴ الشافعي ، الرسالة ، 109-110.

¹⁵ الشافعي : الرسالة ، 106-108 والنحاس : النواسخ ، 4 ، 1 ، ص 406

¹⁶ الجصاص : الفصول 4 ، 2 ، ص 207 وص 251-252 والمكي :

العدّة ، ص 52.

¹⁷ 24 والآمدي : الإحكام ، 4 ، 3 ، ص 104

¹⁸ الشافعي : الرسالة ، ص 106-108

¹⁹ انظر على سبيل المثال الجصاص : الفصول ، مج 2 ، ص 321 والمكي

، العدة ، 77-81 ؛ وابن الجوزي النواسخ 25

²⁰ الشافعي ، الرسالة ، ص 106-8. للحصول على حجته المطولة ، انظر

ص 108 - 13.

²¹ ابن الجوزي : النواسخ ، ص 25-26

²² نفسه ، ص 26.

²³ الجصاص : الفصول 4 ، 2 ، ص 346

²⁴ انظر شرحه المطول وانتقاده المفصل للشافعي في المجلد 2 ، 321-39.

²⁵ الجصاص ، الفصول 4 ، 2 ، 354. عقوبة الزنا. ، انظر عدد 2 ،

344 - 65.

²⁶ الجصاص : الفصول ، 4 ، 2 ، ص 358. يقر الجصاص أن الحديث يعتبر

"منعزلاً" أي حديث انظر الرسالة ، 137-45 ، خاصة ، 139. لكن

كلاهما يجادل بأنه في حين أن رواية الحديث "منعزل" ، فإن قبوله "متواتر".

²⁷ ابن الجوزي : النواسخ ، ص 25

²⁸ . انظر في خصوص ذلك النحاس : ص 400 وابن حزم : الاحكام

، ص 444 والآمدي مج 3 ص 104

²⁹ الموافقات ، ج 3 ، 108-17. ومجموع فتاوى ابن تيمية. ج 13 ،

272 ، ج 14 ، 101 النحاس : الناسخ ، ج 1 ، 103.

³⁰ ابن الجوزي : النواسخ ، ص 22

³¹ الجصاص : الفصول مج 1 ، ص 142

³² المكي : العدة ، ص 85 وما بعدها

³³ الجصاص : الفصول مج 1 ، ص 170 ومج 2 ، ص 22-28 وما

بعدها والمكي : ص 86

³⁴ المكي : العدة ، ص 85

³⁵ أنظر سليمان الاحم في مقدمة كتاب الناسخ للنحاس مج 1

، ص 105

³⁶ انظر الزهري 18. و الشافعي ، الرسالة ، 107-8. وأبو عبيد : الناسخ

6-17 والنحاس 1 مج ، 101 و 400 ؛ الجصاص ، مج 2 ، 198

و 205-6 و 217 وما يليها ، 325 و 353 ثم هبة الله 20-1

ومكي : 60-4 وابن حزم : الإحكام مج 4 ، 443-9 و 478 وما

يليها و ابن الجوزي 17-9 ثم الآمدي : الإحكام ، مج 3 : 116-9 ،

126 وما يليها و الزركشي مج 2 ، 32.

³⁷ انظر الطبري ، جامع البيان مج 1 ، 666 و شرح ابن حجر على

البخاري ، الصحيح ، ك ، التفسير و ب ، ما ننسخ من آية و ح 4121 .

وأبو عبيد : الناسخ ، 11. لكن يبدو أن أبو عبيد قد فعل خطأ عندما

ضم ابن مسعود وسعيد بن أبي وقاص بين من يقرأ "تنسيها" .. لكنه ناقض

نفسه فيما بعد عندما روى الحوار الشهير بين سعد وابن المسيب (ص

12).

³⁸ المرجع نفسه.

³⁹ المرجع نفسه. انظر أيضاً أبو عبيد ، النسخ ، 9.

⁴⁰ أبو عبيد : الناسخ 6.

⁴¹ أبو عبيد : الناسخ 8. الطبري : جامع البيان ، مج 1 ، 668.

⁴² أبو عبيد : الناسخ 10.

- ⁴³ للإطلاع على مناقشة الطبري المطولة للسورة 2: 106 في تفسيره ، انظر مج 1 ، 665 - 72.
- ⁴⁴ . انظر أيضاً تفسير مجاهد ، مج 1 ، 85 ؛ تفسير مقاتل ، 1 ، 129 ؛ وتفسير عبد الرزاق الصنعاني ، مج 1 ، 55. يبدو أن مصادر الحديث الرئيسية تدعم هذا الموقف. فبالإضافة إلى صحيح البخاري المذكور سابقاً ، انظر أيضاً ، على سبيل المثال ، أحمد بن حنبل ، المسند ، كتاب مسند الأنصاري ، ج. 20172 ؛ والنسائي ، سنن ، كتاب الطلاق ، ج. 3442
- ⁴⁵ الطبري ، جامع البيان 1 ، 665.
- ⁴⁶ الطبري ، جامع البيان ، 666. انظر أيضاً تفسير مجاهد ، 1 ، 85.
- ⁴⁷ مجاهد ، تفسير ، 1 ، 85 ؛ ابو عبيد النسيخ 7.
- ⁴⁸ مقاتل ، تفسير ، 1 ، 129
- ⁴⁹ نظر مقال بيرتون ، "تفسير س 2: 106 والنظريات الإسلامية للنسخ: ما ننسخ من آية أو ننسها تأتي بخير منها أو مثلها" نشرة مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية. 48 ، 3 (1985) ص 456
- ⁵⁰ شاهد مناقشته المتعمقة للنسخ في كتابه The Collection of The Quran'an (لندن ونيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج ، 1977) ، 46 - 104 ؛ مقالاته "تفسير س 2: 106" ؛ افتتاحية له "المقدمة" لكتاب النسخ لأبوعبيد القاسم بن سلام ، 1-50 ؛ وكتابه أصول الشريعة الإسلامية: نظريات النسخ الإسلامية (إدنبور: مطبعة جامعة إدنبور ، 1990).
- ⁵¹ النحاس ، 1 ، 399 - 400.
- ⁵² فخر الدين الرازي ، التفسير الكبير ، ج 3 ، 229 - 30.
- ⁵³ انظر تعليقات سليمان اللاحم الافتتاحية في النحاس ، عدد 1 ، 402.
- ⁵⁴ الطبري ، جامع البيان ، ق 1 ، 671-2. انظر أيضاً الصنعاني ، تفسير ، عدد 1 ، 55 ؛ والجصاص ، الفصول ، ق. 2 ، 347. من الواضح أن مثل هذه القناعة تقوم على أساس عقائدي بحث. لا يوجد أساس منطقي لها.
- ⁵⁵ انظر الواحدي ، أسباب نزول الآيات ، ص 21.
- ⁵⁶ السيوطي ، لباب النقول في أسباب النزول ، تح. أحمد عبد الشافي (بيروت: دار الكتب العلمية ، بدون تاريخ) ، 14 ، والاتقان ، 2 ، 22 والطبري ، جامع البيان ، مج 1 ، 671-2 ؛ وابن حجر : فتح الباري ، شرح البخاري ، صحيح ، التفسير ، ج. 4121..
- ⁵⁷ الشافعي: الرسالة، 109-110
- ⁵⁸ سورة الرعد: 39
- ⁵⁹ الطبري: جامع البيان، ج 13، 225
- ⁶⁰ نفسه، ص 218-218
- ⁶¹ نفسه ص 218
- ⁶² الطبري: جامع البيان، مج 13، 216-218
- ⁶³ الآية 39
- ⁶⁴ نفسه، ص 212
- ⁶⁵ سورة الرعد 39
- ⁶⁶ الآية 102
- ⁶⁷ الطبري: جامع البيان، مج 13، ص 222
- ⁶⁸ نفسه، ص 222 ومجاهد: التفسير مج 1 ص 330
- ⁶⁹ مجاهد: التفسير مج 1 ص 383
- ⁷⁰ مجاهد: التفسير، ج 1، ص 352
- ⁷¹ مقاتل: التفسير، ج 2، ص 486
- ⁷² انظر John Burton, "Those are the High-Flying Cranes," *Journal of Semitic Studies*, XV (1970): 246-65.
- His ideas are however maintained and repeated in all his other works quoted earlier.
- ⁷³ *Studia Islamica*, 87 (1998): 67-124.
- ⁷⁴ مقاتل: التفسير ، مج 3 ص 132
- ⁷⁵ الطبري: جامع البيان، مج 17، ص 244-248
- ⁷⁶ الطبري : جامع البيان، ج 17، ص 250
- ⁷⁷ الطبري: جامع البيان، ج 30، ص 182-3
- ⁷⁸ نظر على سبيل المثال ، النحاس ، مج 1 ، 441-3 ؛ الجصاص ، الفصول 2 ، 213-5 ؛ ابن الجوزي 14 سنة. الأمدي ، الحكم ، مج 3 ، 109 وما يليها. والسيوطي الاتقان 21. ارتباط للبدع باليهود